

اقليم كردستان العراق الفيدرالي  
وزارة التربية

# الفقه الإسلامي

الصف السادس الاعدادي

المدارس الإسلامية

اقليةم كوردستان العراق الفدرالي  
وزارة التربية

# الفقه الإسلامي

الصف السادس الاعدادي

تأليف

الدكتور رشدي عليان

احمد حسن الطه محيي هلال السرحان

١٤٢٦ هـ - ٢٧٠٥ كوردبي - ٢٠٠٥ م

مطبعة الشموع بغداد

الإشراف على الطبع

جلال عمر رمضان - إبراهيم اسماعيل حسن

الإشراف الفني على الطبع

صباح سعيد عبد الله - كريم مولود حمه صالح

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد النبي العربي وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه الى يوم الدين.

وبعد: فان الفكر الاسلامي على الرغم مما داهمه من مخاطر كثيرة عبر التاريخ استطاع باصالته ان يخرج منتصراً دائماً وابدأ مؤكدا قدرته على البقاء والبقاء. والفقهاء الاسلامي يمثل جانباً كبيراً من الفكر الاسلامي، اذ هو المرآة التي تنعكس عليها اثار الطاقات الانسانية في صراعها من اجل الحياة.

وهو اليوم في صراع فكري عميق مع القوانين الاجنبية التي وفدت الى مجتمعنا في هذا العصر، وعلى الرغم من الاهتمام بالفكر القانوني الغربي بدل فقه الشريعة في اكثر البلاد الاسلامية ظل فقه الشريعة مشعاً بنوره، مثبتاً اصالته وعمقه وقدرته على تلبية حاجات المجتمع المتجددة، ذلك لانه يستمد اصوله من كتاب الله العظيم وسنة رسوله الكريم، ثم من مصادره الاخرى التي اهمها : الاجماع والقياس.

لقد اثبت الفقه الاسلامي - عبر التاريخ - في الحياة الاسلامية قدرته على مواكبة الاحداث باستقبال كل جديد منها بحكم ملائم مستمد من اصول الشريعة وقواعدها العامة وكان ذلك من عوامل ثرائه واسباب بقاءه.

وذا كانت رسالة الاسلام ثورة مبدعة خلاقية، فان فقه الشريعة يظل المنهل الذي لا ينضب، يمد الامة بما تحتاج اليه من تشريع ويرسم لها منهاج الحياة القويمه ويحافظ على شخصيتها المستقلة.

اعزاءنا الطلبة:

يسرنا ان نقدم لكم في مدى ثلاث سنوات ومن خلال كتب ثلاثة فصولاً ومباحث في موضوعات متنوعة من فقهاء الاسلامي، تتناول جوانب متعددة من شؤون الحياة، وتلبي كثيراً من حاجات مجتمعنا المعاصر. آملي ان يكون ذلك مفتاحاً يساعدهم على ولوج عالم الفقه الرحيب، لتكونوا بذلك اهلاً لاداء الامانة وحمل الرسالة، وجديرين بالانتماء الى هذه الامة الصابرة المجاهدة حتى تبقى كما وصفها الله خير امة اخرجت للناس، تفعل الخير وتأمر بالمعروف، وتتأني عن المنكر، وتنتهي عنه، وتؤمن بالله الواحد، وتدعو اليه.

ومنه العون وعليه الاعتماد

المؤلفون

## القسم الأول

وفيه مباحث

الايمان

الحدود

السيّر

الجنايات

الديات

الكراهية

## المبحث الأول الإيمان

### ١- تعريف اليمين:

الإيمان جمع يمين، وهي في اللغة القوة، قال تعالى: ﴿لأخذنا منه باليمين﴾ (الحاقة ٤٥) أي بالقوة والقدرة منا. وفي الاصطلاح نوعان:  
الأول: القسم، وهو ما يقتضي تعظيم المقسم به، وفيه المعنى اللغوي وهو القوة، فالمقسم يقوي كلامه، ويوثقه بالقسم.

الثاني: الشرط والجزاء، وهو تعليق الجزاء بالشرط على وجه يتحقق الجزاء عند وجود الشرط الشرعي كقولك: إن لم أتك غداً فزوجتي طالق. وهذا النوع ثبت بالاصطلاح الشرعي ولم ينقل عن أهل اللغة.

### ٢- مشروعية اليمين:

اليمين مشروعة في المعاهدات والخصومات وتوكيداً وتوثيقاً. ودليل مشروعيته قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (المائدة ٨٩)، وقول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام: «إني والله - إن شاء الله - لأحلف على يمين فارى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني، وأتيت الذي هو خير»<sup>(١)</sup>.

### ٣- انعقاد اليمين:

اليمين تنعقد بالله أو باسم من أسمائه مثل الرحمن، الرحيم، رب العالمين، أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً مثل: وعزة الله، وجلاله فإن حلف باسم من أسمائه تعالى الذي لا يشاركه فيه أحد، مثل، والحي القيوم، ومالك يوم الدين.. وغير ذلك، انعقدت يمينه، وإن لم ينو، لأن هذه الأسماء لا تطلق إلا على الله تعالى. وإن نوى بها غيره لم تنعقد لجواز استعمالها في غير الله تعالى مع التقييد، كما يقال، فلان رب أسرة رحيم القلب، وفلان رب الدار.

وأما إذا حلف باسم من الأسماء المشتركة بين الله وبين خلقه مثل: والعالم والموجود والمؤمن. فلا تنعقد إلا إذا نوى الله تعالى.

### ٤- الحلف بغير الله:

لا يجوز الحلف بغير الله تعالى وإن كان بمعظم مثل: والنبى، والكعبة وكذا بالأبواء والأجداد، والأولياء، وهو حرام لقوله (عليه الصلاة والسلام): إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم، من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصفت<sup>(٢)</sup>.

١- متفق عليه واللفظ للبخاري في أول الإيمان والنذور.

٢- متفق عليه.

## ٥- ممن تصح اليمين؟

اليمين تصح من المكلف، ولا تصح من الصبي ولا المجنون ولا النائم لقوله (ﷺ): «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق»<sup>(١)</sup>.

## ٦- أقسام اليمين:

اليمين على ثلاثة أقسام:

..الاول: اليمين الغموس:

وهي الحلف على أمر ماضٍ أو حال يعتمد الكذب فيها. وقد اتفق الفقهاء على أن هذا النوع فيه الاثم وهو من الكبائر لقوله (عليه الصلاة والسلام): «الكبائر الاشرار بالله تعالى، وعقوق الوالدين وقتل النفس، واليمين الغموس»<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في كفارة هذا النوع: فذهب الجمهور الى انه لا كفارة فيه. لأن اليمين الغموس من الكبائر التي لا ترفع الكفارة أثمها فلا تشترع فيها وذهب الشافعي الى وجوب الكفارة. لأن اليمين الغموس أوجب الى الكفارة من غيرها، ولا تزيدها الا خيراً<sup>(٣)</sup>.  
الثاني: اليمين اللغو (اللاغية).

وهو أن يحلف على شيء يعتقد حصوله فيظهر نفيه، أو يسبق لسانه الى الحلف بلا قصد مثل: لا والله. بلى والله. وهذا النوع من اليمين لا اثم فيه، ولا مؤاخذه عليه لقوله تعالى: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ» (المائدة ٨٩).

واتفق الفقهاء على أنه لا كفارة فيه لعدم ترتب الاثم والكفارة لرفع الاثم ولا إثم هنا<sup>(٤)</sup>.

الثالث: اليمين المنعقدة

وهي الحلف على أمر في المستقبل ليفعله أو يتركه، فإذا حنث فيها فعليه الكفارة. بيان ذلك. أن اليمين إما أن تكون على الماضي أو على الحال أو على الاستقبال فإن كانت اليمين على الماضي أو على الحال وتعهد فيها الكذب، فهي يمين غموس، وإن لم يتعمد الكذب، فهي: يمين لغو، وإن كانت على المستقبل فهي اليمين المنعقدة.

١- رواه أحمد داود والنسائي وابن ماجه.

٢- رواه البخاري.

٣- راجع الاختيار ج٤ ٤٦-٤٨ والهداية ج٢ ص ٧٤ وفيض الغفار ج٢ ص ١٥.

٤- راجع فيض الغفار ج٢ ص ١٥ والاختيار ج٤ ص ٤٦ والمهذب للشيرازي ج٢ ص ١٢٩.

## ٧- أقسام اليمين المنعقدة:

الأول: ما يجب فيه الحنث كمن حلف على أن يفعل المعصية مثل القتل والزنا والسرقة، أو أن لا يكلم أباه، أو ترك الواجب كمن حلف على ترك الصلاة، أو الصوم لقوله (ﷺ): «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»<sup>(١)</sup>.

الثاني: ما يجب فيه البر ولا يجوز فيه الحنث، كمن حلف على فعل الفرائض، أو ترك المعاصي، لأن كلا من ذلك فرض عليه فيتأكد عليه اليمين.

الثالث: ما يكون فيه الحنث خيراً من البرية كهجرتان المسلم ونحوه قال (ﷺ): «إذا حلف أحدكم على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها وليأت الذي هو خير»<sup>(٢)</sup>. ذلك لأن الحنث ينجر بالكفارة، ولا جابر للمعصية.

الرابع: ما يكون فيه الحنث والبر سواء، أي يستوي فيه الوجهان من حيث الجواز ولكن حفظ اليمين أولى لقوله تعالى: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ (المائدة ٨٩).. أي عن الحنث، وإذا حنث فعليه الكفارة، كمن حلف على شيء مباح.

## ٨- كفارة اليمين:

وهي عبارة عن الخصلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة، أي تسترها وتمحوها.. ودليل وجوبها قوله تعالى:

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُحْوَ فِي أَيْمَانِكُمْ، وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ، فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (المائدة ٨٩). وقوله (ﷺ): «إذا حلف أحدكم على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها وليأت الذي هو خير»<sup>(٢)</sup>.

والكفارة واحدة من ثلاثة أشياء باختيار المكلف وهي: عتيق رقبة مؤمنة سليمة من عيب يخل بعمل أو كسب، أو إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من الطعام من غالب قوت بلد المكفر، أو كسوتهم بدفع المكفر لكل مسكين ثوباً أو شيئاً مما يسمى كسوة مما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو خمار، وما يجوز فيه الصلاة.

فإن عجز عن كل من هذه الثلاثة فعليه صيام ثلاثة أيام متتابعات لقراءة ابن مسعود «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» وقال الشافعي: يُخَيَّرُ لِاطْلَاقِ النَّصِّ فَيَجُوزُ مَتَابَعَةٌ وَمَتَفَرِّقَةٌ<sup>(٣)</sup>.

١- رواه البخاري.

٢- رواه مسلم.

٣- راجع الاختيار ج٤ ص٤٩ والهداية ج٢ ص٧٤.



#### ٩- مسائل تطبيقية:

- أ- من حرم على نفسه شيئاً مما يملكه لم يصر محرماً وعليه إن استباحه كفارة يمين.
- ب- وان حلف لا يصوم أو لا يصلي فدخل فيهما حنث لأنه بالدخول فيهما يسمى صائماً ومصلياً.
- ج- ان حلف لا يبيع أو لا يتزوج أو لا يهب لم يحنث إلا بالايجاب والقبول.
- د- وان حلف لا يأكل اللحم حنث يأكل لحم كل ما يؤكل لحمه من النعم والوحوش أو الطير لأن اسم اللحم يطلق على الجميع، ولا يحنث بأكل السمك لأنه لا يطلق عليه اسم اللحم عرفاً.
- هـ- وان حلف لا يدخل هذه الدار من هذا الباب، فقلع الباب فدخلها ونصبه في مكان آخر وبقي الممر الذي كان عليه الباب فدخلها من الممر حنث. وان دخلها من الموضع الذي نصب فيه الباب لم يحنث لأن الباب هو الممر الذي يدخل ويخرج منه دون المصراع المنصوب والممر الأول باق فتعلق به الحنث.
- و- وان حلف لا يساكن فلانا وهما في مسكن واحد ففارق احدهما الآخر في الحال، وبقي الآخر لم يحنث لزوال المساكنة، وان سكن كل واحد في غرفة من فندق أو من دار كبير وانفرد كل منهما بباب لم يحنث لأنه لم يساكنه<sup>(١)</sup>.

١- راجع المذهب الشيرازي ج٢ ص ١٢٢٢.

## المبحث الثاني

### الحدود

#### وفيه مطالب

تمهيد.

#### ١- تعريف الحدود:

الحدود جمع حد، وهو في اللغة المنع، ومنه الحداد للبواب لأنه يمنع الانسان من الدخول، وحدود العقار، موانع من وقوع الاشتراك فيه. وفي الاصطلاح هي عقوبة مقدرة شرعا وجبت حقا لله تعالى، وفيه معنى اللغة وسميت حداً لمنعها الانسان المكلف من ارتكاب الفواحش، فخرج القصاص عن الحدود لأنه وجب حقا للعبد، ودخلت عقوبة تارك الصلاة في الحدود عند من قال بقتله إن لم يتب ولا يدخل التعزيز في التعريف لعدم تقرير العقوبة، وانما يقدرها الامام حسب الظروف والأحوال والأشخاص.

#### ٢- حكمة تشريع الحدود:

شرعت الحدود حفظاً للضروريات الست وهي الدين والنفوس والنسب والعرض والمال والعقل.. فقتل المرتد شرع حفظاً للدين، وحد الزنا حفظاً للنسب، وحد القذف حفظاً للعرض، وحد الشرب حفظاً للعقل<sup>(١)</sup> ولأن الطباع البشرية مائلة الى قضاء الشهوة، وتحصيل مقصودها من الشرب والزنا والتشفي بالقتل، وأخذ مال الغير والاستطالة على الآخرين بالشتيم والضرب فاقنضت الحكمة الالهية تشريع هذه الحدود حسماً لهذا الفساد وزجراً عن ارتكابه ليبقى العالم على نظام الاستقامة والى ذلك أشار قوله تعالى «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ» (البقرة ١٧٩)، أي حياة عظيمة فمن علم أنه اذا قتل يقتل يرتدع عن ذلك، فكأنه قد أبقي على حياته وحياة غيره من الناس، وكذا القول في الحدود، فمن علم انه اذا شرب، أو زنى أو قذف أو سرق خدأ انكف عن الجريمة فيسلم ويسلم منه الناس.

#### ٣- تشريع العقوبة رحمة:

تشريع العقوبة الدنيوية في الشريعة الاسلامية على مرتكبي الجرائم من مظاهر رحمة الله تعالى بعباده لانها تزجر الانسان فيتخلص من الاثم، واذا ارتكب الجريمة فإن العقوبة في حقه بمنزلة الكي للمريض المحتاج اليه، وبمنزلة قطع العضو المتآكل ففي هذا القطع أو الكي مصلحة له وابقاء لحياته، وايقاف للمرض من السراية، واهلاك

١- الاختيار ج٤ ص ٧٩ واعانة الطالبين ج٤ ص ١٤٢.

الجسم كله وكذا فيه مؤكدة للمجتمع من اطمئنان الناس على حياتهم واموالهم، وتأييد للمجرمين وردع لهم. ومراعاة المصلحة العامة مقدمة على الضرر الذي قد يصيب المجرم بسبب اجرامه، وفيه ايضا تطهير العبد من الذنوب، ونجاته من عذاب الاخرة الذي هو اشد وأبقى.

**٤- جرائم الحدود:**

هي عبارة عن كل معصية يترتب عليها عقوبة معينة معلومة المقدار وجبت حقا لله تعالى، ويدخل في هذا المفهوم العقوبات الآتية:

- ١- عقوبة الردة ٢- عقوبة قطاع الطرق أو الحراية ٣- عقوبة البغاة ٤- عقوبة الزنا
- ٥- عقوبة القذف ٦- عقوبة السرقة ٧- عقوبة شرب الخمر ٨- عقوبة ترك الصلاة، وان الحنفية اعتبروا جرائم الحدود خمسة فقط وهي: الزنا، والقذف، والشرب، والسرقة، والحراية أو قطع الطريق، لان الردة والبغي وترك الصلاة لاتعتبر عندهم من الحدود لان العقوبة تسقط اذا تاب أو رجع وان عقوبة الحد لاتسقط بالتوبة وسنتناول كل جريمة من هذه الجرائم في مطلب خاص.

## المطلب الاول الردة

### ١- تعريف الردة:

الردة في اللغة، الرجوع من مطلق الشيء الى غيره سواء كان رجوعا عن الاسلام أم غيره. وشرعا، هي الرجوع عن الاسلام بأن يقطعه بنية او فعل أو قول، وهي افحش انواع الكفر، واشترط الشافعي للحكم بالردة وجريان حكم المرتد ان يكون الذي قطع الاسلام مكلفا مختارا فعلى هذا تلغو الردة من صبي ومجنون وسكران غير متعد بسكر. لان الخطاب لايتعلق بهم لانهم غير مكلفين، وكذا تلغو من مكره لقوله تعالى:

﴿لَا مَن أكره وَوَلَّيْهُ مُطْمَئِنُّ بِالْإِيمَانِ﴾ (النحل ١٠٦).

### ٢- عقوبة المرتد والاصل فيهما:

عقوبة المرتد القتل إن لم يتب، والاصل في هذا الحد قوله (ﷺ): «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(١)</sup> وقوله (ﷺ): «لايحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله واني رسول الله الا باحدى ثلاث: النفس بالنفس. و الثيب الزاني، و المارق من الدين المفارق للجماعة»<sup>(٢)</sup>.

١- روه البخاري.

٢- رواه البخاري.

وقد اتفق الفقهاء على هذه العقوبة بالنسبة للمرتد، وخلف الحنفية في المرتدة واكتفوا بحبسها واستتابتها كذلك اتفق الفقهاء على قتل الزنديق وهو الذي يُسر الكفر وينظاير بالاسلام اذا تبين أمره.

### ٣- أموال المرتد:

اتفق الفقهاء على أن أهل بلد إذا ارتدوا قتلوا وصارت أموالهم التي اكتسبوها بعد الردة فيئنا للمسلمين، وأما التي قبل الردة فهي للورثة، وإذا عاد المرتد إلى الإسلام بعد أن حكم بلحاظه بدار الحرب وتقسيم أمواله على الورثة فما وجدته في يد الورثة من ماله أخذه ولا ضمان عليهم فيما أتلوه لأنهم أخذوه بحق<sup>(١)</sup>

### ٤- ردة الصبي:

ردة الصبي الفاضل صحيحة على الأرجح وإذا صحت رده يجبر على الإسلام، ولا يقتل، دليل ذلك: لما أسلم علي (رضي الله عنه) وكان صبيا صحح رسول الله أسلامه، وإذا صح الإسلام من الصبي صح الارتداد منه، وتجري عليه أحكام المرتدين، فلا يرث ولا يورث، وتبين منه زوجته، ولا يصلى عليه لو مات مرتدا، ويجبر على الإسلام إلا أنه لا يقتل، لأن كل من لا يباح قتله بالكفر الأصلي لا يباح قتله بارتداده؛ ولأن القتل عقوبة وهي لا تتعلق بفعل الصبي لعدم التكليف كالقصاص.

### ٥- أمهال المرتد واستتابه

يرى جمهور الفقهاء وجوب الاستتابة وأماله إلى ثلاثة أيام، فيعرض عليه الإسلام، وتكشف له شبهته إن كان له شبهة فإن رجع عاد إليه ماله، وإن لم يرجع قتل حدا، ولا يجوز قتله قبل الاستتابة لأن الأمهال واجب، ومن قتله بغير إذن الإمام لا ضمان عليه، ولا قصاص لكنه يعزر، وقلته يكون بأسهل وسيلة وأقلها أما لقوله (ﷺ): «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة»<sup>(٢)</sup> وإذا قتل لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين<sup>(٣)</sup>.

١- راجع الرحمة في اختلاف الأمة ج٢ ص ١٤٨ بهامش ميزان الشعراني، واللباب في شرح الكتاب ج٢ ص ١٥٦.

٢- رواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة.

٣- راجع الرحمة في اختلاف الأمة ج٢ ص ١٤٤ والاختيار ج٤ ص ١٤٨.

## المطلب الثاني

### حد قطاع الطرق او الحرابة

#### ١- تعريف الحرابة:

هي عند الفقهاء خروج جماعة ممتنعين - أو واحد يقدر على الامتناع<sup>(١)</sup> بنفسه على نارة لأخذ المال منهم مجاهرة بالقوة والقهر مما يؤدي الى الامتناع عن المرور وانقطاع الطريق.

#### ٢- ملاحظة على التعريف:

يلاحظ من هذا التعريف ان قاطع الطريق الذي يقام عليه الحد هو الذي تستجمع فيه شرائط الاتية:

الأول: أن يكون له قوة وشوكة ينقطع بهم الطريق، ان لحد في الاختلاس الذي يكون بالتعرض لأخذ شيء من القافلة ثم يعتمد الهرب.

الثاني: أن لا يكون بين قريتين ولا مصرين ولا مدينتين ذلك لأن قطع الطريق والامتناع لا يكون في الأماكن المذكورة لقرب الغوث والنجدة ساعة بعد ساعة من المسلمين المارين في الطريق. كما يلحظ من اطلاق اسم الجماعة أو الواحد إنه يتناول المسلم والذمي، وأما الكفار المحاربون فلهم أحكام خاصة.

وأما المرأة لو كانت مع الرجال ووافقتهم وأخذت المال<sup>(٢)</sup> فالمسألة خلافية، فعند الجمهور أنها تقتل حداً، وعند أبي حنيفة تقتل قصاصاً ان قتلت وتضمن المال<sup>(٣)</sup>.

#### ٣- عقوبة الحرابة: الاصل في عقوبة الحرابة هو قول الله تعالى

﴿أَمَّا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جَزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (المائدة ٣٣ - ٣٤).

#### ٤- ترتيب حد الحرابة:

اختلف الفقهاء في ترتيب حد الحرابة، فالجمهور يرى أنه على الترتيب المذكور في الآية. وأن لكل نوع من القطاع ما يناسبه من العقوبة، وهي على أربعة أنواع:-

١- المراد بالامتناع هنا القدرة ان يمنع عن النفس تعرض الغير.

٢- يشترط في المال المأخوذ ان يبلغ النصاب او يبلغ نصيب كل واحد منهم النصاب، اي النصاب حد السرقة.

٣- راجع الرحمة في اختلاف الامة ج ٢ ص ٦٧ الهامش الشعرائي.

**النوع الأول:** إن قتلوا ولم يأخذوا المال - ولا فرق بين مال المسلم والذمي في ذلك قتلوا حتما ولا يلتفت الى عفو الاولياء، لأن القتل هنا حد وليس قصاصا هذا اذا كان قتلهم عمدا وعدوانا.

**النوع الثاني:** ان قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا على خشبة بعد غسلهم وتكفيتهم والصلاة عليهم، وقال أبو حنيفة: الامام مخير إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإن شاء قتلهم ولم يصلبهم.

**والنوع الثالث:** اذا أخذوا مالا ولا شبهة لهم<sup>(١)</sup> فيه قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أي تقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى اتفاقا، فإن عادوا تقطع اليد اليسرى والرجل اليمنى عند الجمهور خلافا للحنفية.

**النوع الرابع:** اذا اخافوا المارين ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا نفسا، حبسوا في غير موضعهم وهو النفي وعزروا حتى يتوبوا<sup>(٢)</sup>.

## **٥- اثبات حد الحرابة:**

**تثبيت الحرابة بواحد من اثنين:**

١- بشهادة رجلين ولا تقبل فيه شهادة النساء.

٢- باقراره على نفسه ولو مرة واحدة.

## **٦- سقوط الحد بالتوبة قبل القدرة عليه:**

من تاب منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد، أي حد العقوبات المختصة بقطاع الطرق، وهي القتل والصلب أو القطع من خلاف، ولا تسقط باقي الحدود التي تترتب عليهم خلال عصيانهم من قتل أو سرقة أو شرب أو قذف، فيؤخذون بحقوق الادميين كقصاص، وعليهم أن يردوا الاموال التي استولوا عليها خلال عصيانهم وهنا يلتفت الى عفو الاولياء اذا وجب على القطاع حد او قصاص لأنه لم يجب حقا لله تعالى، بل حقا للاولياء فلهم اسقاط حقهم<sup>(٣)</sup>.

١- ذلك كان يأخذ مال ابنه أو شريكه.

٢- راجع إمانة الطالبيين ج٤ ص ١٦٥-١٦٦ وتبيين الحقائق ج٢ ص ٢٢٥ والاختيار ج٤ ص ١١٤ وميزان

الشعراني ج٢ ص ١٧١ واللباب في شرح الكتاب ج٢ ص ٢١١ وكتاب الكبائر للدمشقي. ص ١٠٠.

٣- راجع تبيين الحقائق ج٢ ص ٢٢٨.

## المطلب الثالث البغاة

### ١- تعريف البغاة:

البغاة جمع باغ بمعنى ظالم من البغي وهو الظلم، وشرعا هم فرقة من المسلمين<sup>(١)</sup> مخالفون للامام العادل او نائبه.

### ٢- الاصل في هذه الجريمة:

وعقوبتها قوله تعالى:  
﴿وَأَنْ تَكُونُوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتُلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الحجرات ٩).  
وقول النبي (ﷺ): «من أتاكم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه»<sup>(٢)</sup>.

وقوله (ﷺ): «من بايع اماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة فؤاده فليطعه ما استطاع، فان جاء أحد ينازعه فاضربوا رقبة الآخر»<sup>(٣)</sup> ففي هذه النصوص دليل على وجوب طاعة الامام، وعلى قتل من خرج من طاعته، فاذا بغي احد وخرج عن طاعته، وكان له تأويل يقاتل الى ان يرجع الى طاعة، كما فعل الامام علي -رضي الله عنه- بالخوارج.

### ٣- شروط قتال البغاة:

يقاتل اهل البغي بأربعة شرائط:  
أحدهما: ان يكونوا في منعة بأن يكون لهم شوكة بقوة وعدد وبمطاع فيهم وإن لم يكن اماما

منصوباً بحيث يحتاج الامام في ردهم لطاعته الى كلفة من بذل مالٍ وتحصيل رجال، فان كانوا افرادا، او ليس لهم منعة ويسهل ضبطهم فليسوا ببغاة.  
ثانيهما: ان يخرجوا عن قبضة الامام بترك الانقياد له، او بالامتناع عن حق يوجه عليهم سواء كان الحق مالياً كان امتنعوا عن اداء الزكاة مع الاعتقاد بوجوبها، أم كان الحق غير مالي كالامتناع عن حد او قصاص.

ثالثاً: أن يكون لهم تأويل سائغ متحمل من الكتاب او السنة يستندون اليه، اما اذا لم يكن لهم تأويل سائغ-بأن كان قطعي البطلان، فليسوا ببغاة بل معاندون.

١- وجه التقييد بالمسلمين لأن أهل الذمة اذا خرجوا عن طاعة الامام فهم أهل حرب لهم احكام أهل الحرب، فالبغاة مسلمون لقول علي: إخواننا بغوا علينا.

٢- رواه مسلم.

٣- رواه النسائي.

رابعها: مراسلتهم

لا يجوز قتالهم حتى يبعث الامام اليهم ثقة فطنا يسألهم ويدعوهم الى العودة الى الجماعة، وأن يكشف عن شبهتهم، ويسألهم عما ينقمونه عليه فان ذكروا مظلمة أنزلها، وان ادعوا شبهة لفها فان فاعوا قبل منهم ذلك والا قاتلهم<sup>(١)</sup> هذا ما فعله الامام علي مع الخوارج، فقد ارسل اليهم عبدالله بن عباس (رض الله عنهما) يدعوهم الى الطاعة والرجوع الى الجماعة لكن اذا ترجح للامام انهم يماطلون ويسوفون مريدين كسب الوقت وتجميع الانصار فله ان يقاتلهم وإن لم يبدأ البغاة حتى لا يستفحل امرهم وتقوى شوكتهم فيصعب القضاء عليهم، ومتى رجع البغاة الى الطاعة ولزوم الجماعة لم يجز قتالهم لأن المقصود هو رجوعهم الى الطاعة وقد حصل.

#### ٤- لضمان في اتلاف أموالهم:

اتفق الفقهاء على أنه لاشيء على من قاتلهم من أهل العدل حال الحرب من اثم أو ضمان أو كفارة وكذا لضمان فيما اتلفوه من أموالهم لأن الله تعالى احل قتالهم فلم تبق عصمة لدمائهم، ولا لأموالهم، ولا يضمن البغاة ما اتلفوه حال القتال.

#### ٥- البغاة من غير تاويل؟

البغاة من غير تاويل سائغ معاندون فعليهم ضمان ما اتلفوه من نفس أو مال وإن اقتتل طائفتان من المسلمين ظالمتان تضمن كل واحدة ما اتلفت على الأخرى من نفس أو مال.

#### ٦- هل يقتل اسير البغاة؟

لا يقتل اسيرهم. ولا يغنم مالهم ولا يذفف<sup>(٢)</sup> على جريحهم لما روي عن ابي شيبه أن عليا (رضي الله عنه) امر مناديا يوم الجمل فنادى أن لا يتبع مدبرهم<sup>(٣)</sup> ولا يذفف على جريحهم، ولا يقتل اسيرهم، ومن اغلق بابه فهو آمن. وقال الحنفية: اذا كان للبغاة طائفة يلتحقون بها او حصن يلتجئون اليه اجهز على جريحهم واتبع مولاهم أي هاربههم.

١- مراسلة الامام لبغاة ليست بشرط عند الحنفية والشافعية بل تستحب ويجوز قتالهم مباشرة انظر مغني المحتاج للشرييني ص ١٢٥.

٢- التذفيف: هو القضاء على الجريح.

٣- راجع ميزان الشعراني ج ٢ ص ١٥٨ والرحمة في اختلاف الامة ج ٢ ص ١٤٤.



## ٧- تتضمن أموالهم:

اتفق الفقهاء على انه لا تغنم اموالهم ولا تسبى لهم ذرية ولا نساء لانهم مسلمون والاسلام يعصم النفس والمال ويجب رد ذلك عليهم بعد انتهاء امرهم ورجوعهم الى الجماعة والطاعة<sup>(١)</sup>.

## المطلب الرابع

### الزنا

#### ١- تعريفه:

الزنا ايلاج المكلف حشفته أو قدرها من فاقدها في فرج آدمي حي في قبل او دبر ذكر او أنثى مع علمه بالتحريم، فلاحد بمفاخدة ومساحقة وانما يعزى فاعل ذلك<sup>(٢)</sup>.

#### ٢- عقوبته:

عقوبة الزنا أي حده - ثلاثة أنواع:

الاول: الجلد، اذا كان من زنى غير محصن<sup>(٣)</sup> لقوله تعالى:

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور/٢).

الثاني: الرجم، اذا كان من زنى محصنا رجلا أم امرأة لحديث معاذ والغامدية.

الثالث: التعزيب سنة، وهذا النوع محل خلاف، وسيأتي بيانه.

#### ٣- عقوبة الجلد:

اتفق الفقهاء على ان حد غير المحصن اذا زنى مئة جلدة سواء أكان ذكرا أم أنثى ويضرب بسوط ضريا متوسطا يفرق على أعضائه إلا رأسه ووجهه أما التفريق فلأنه اذا جمع الضرب في مكان واحد قد يؤدي الى التلف، والحد لم يشرع متلفا. وليدخل الألم كل عضو كما وصلت اللذة المحرمة اليه إلا انه يتقي الأعضاء التي لا يؤمن فيها التلف او تلف ما ليس بمستحق، فالرأس والفرج مقتل، والوجه مكان البصر.

#### ٤- عقوبة الرجم:

ذكرنا أن الزاني يرجم، والرجم لغة هو الرمي، وشرعا هو رمي من زنى بحجارة معتدلة لابحصى صغيرة ولا بصخر حتى يموت لما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه)

١- المصدر السابق.

٢- الاحصان في اللغة: المنع، ومنه قوله تعالى: بلتحصنكم من باسكم فهل انتم شاكرون، الانبياء/٨٠. وشرعا: عبارة عن وصف الانسان بالبلوغ والعقل والاسلام والوطء في نكاح صحيح، فالمحصن هو المسلم البالغ العاقل الذي سبق له الزواج وكذا بالنسبة للمرأة. ومن فقد احدى تلك الشروط فليس بمحصن.

٣- التعزيب: عقوبة رادة زاجرة يقدرها الامام كما وكيفا على مرتكبي الجرائم التي لم يثبت فيها حد معلوم شرعا بل يؤخذ الامر الى الحاكم فيعينها ويحددها حسب الظروف والاحوال والاشخاص. انظر اعانة الطالبين ج٤ ص١٤٢.

انه قال: «أتى رجل رسول الله وهو في المسجد فناده فقال يا رسول الله إنني زنيته فاعرض عنه حتى ردد أربع مرات، ثم دعاه النبي (ﷺ) فقال: أبك جنون. قال: لا. فهل احصنت. قال: نعم قال النبي اذهبوا به فارجموه. فرجمناه بالمصل فلما أذلفته الحجارة هرب فأدركناه بالحرة فرجمناه» (رواه الشيخان).

ولما روي عن عمر ان ابن الحصين (رضي الله عنهما) أن امرأة من جهينة أتت رسول الله وهي حبلى من الزنا فقالت يارسول الله أصبت حدا فأقمه علي، فدعا نبي الله وليها، فقال: أحسن اليها: فإذا وضعت فأنتي ففعل، فأمر بها نبي الله (صلى الله عليه وسلم) فشدت عليها ثيابها<sup>(١)</sup>. ثم امر بها فرجمت. ثم صلى عليها فقال له عمر: تصلي عليها يارسول الله وقد زنت، قال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم وهل وجدت أفضل من ان جادت بنفسها لله عز وجل، (رواه البخاري).

## ٥ كيفية الرجم:

يخرج الى أرض فلاة كما فعل النبي (ﷺ) بما عن، امر برجمة ولم يحفر له، حتى يتمكن من الهرب فيصبح رجوعه اذا كان الزنا باقراره، ثم ان كان ثبت بالبينة بيتديء الشهود بالرجم ثم الامام ثم الناس، والسر في بدء الشهود بالرجم لأن الشاهد قد يتجاسر على الشهادة ولكنه يتعاضم بالباشرة بالرجم حرمة للنفس فيرجع عن الشهادة، واذا امتنع الشهود او بعضهم لايرجم عند الجمهور لأن الامتناع دليل الرجوع وكذا لايحذ اذا ماتوا أو غابوا او غاب واحد منهم، عند الجمهور.

واذا ثبت بالاقرار ابتداء الامام، ثم الناس لما روى البخاري انه (ﷺ) حفر للغامدية حفرة الى صدرها واخذ حصاة مثل الحمصة فرماها وقال: ارموا واتقوا الوجه، فلما طغنت أخرجها وصلى عليها.

## ٦- التغريب:

ذهب الجمهور الى القول بالتغريب اضافة الى الجلد ودليلهم ما روي عن (ﷺ): «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة والنفي، والثيب بالثيب جلد مائة ورمي الحجارة» (رواه مسلم).

وقال الامام مالك بعدم تغريب الزانية، وقال الحنابلة بتغريبها اذا كان معها ذو رحم محرم والتغريب يكون الى مسافة القصر عاما واحدا من بلد الزنا تنكيلا له وابعادا عن الفاحشة وتعتبر المدة من اول سفر الزاني لامن وصوله مكان التغريب والاولى ان يكون بعد الجلد.

١- اي جمعت عليها ثيابها لتستر لئلا تنكشف و الباء رجمها.

وتذهب الحنفية عند الفِرِّجَين الجمهور الى القول بعدم التغريب الا اذا رأى الامام المصلحة في التغريب فيغيره على قدر ما يراه من المكان، وقالوا ان التغريب في الحديث منسوخ منه الجدل مع الرجم. ولأن رسول الله (ﷺ) رجم ماعزاً ولم يجلداه.

#### ٧- اثبات الزنا:

يثبت الزنا بأحد أمرين: البينة، او الاقرار.

**البينة**، وهي أن يشهد أربعة رجال ممن تتوفر فيهم شروط الشهادة على رجل أو امرأة بالزنا لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور/٤).

#### ٨- سؤال القاضي الشهود:

إذا شهد الشهود بالواقعة سألهم القاضي عن الماهية والكيفية لاحتمال أنه اشتبه عليه فظن غير الزنا فان مادون الزنا يسمى زنى لقول النبي (ﷺ): «العينان تزنيان واليدين تزنيان والرجلان تزنيان ويحقق ذلك الفرج»<sup>(١)</sup>.

كما يسألهم عن زمانه ومكانه لاحتمال انه زنى في دار الحرب حيث لا تقام الحدود او في زمن الصبا حيث لا حد على الصبي. او كان متقاما ويسألهم عن المزني بها لاحتمال انها ممن تحل له، او له فيها شبهة نكاح والشهود لا يعرفون ذلك فإذا بينوا ذلك وذكروا انها محرمة عليه من كل وجه وشهدوا به كالميل في المكحلة وعدلوا في السر والعلانية حكم القاضي بثبوتها، فان نقص الشهود عن أربعة فهم قذفة. يقام على كل واحد منهم حد القذف اذا طلب المقذوف ذلك. وكذا الحكم إن جاء الشهود متفرقين فهم قذفة ايضا الا أن يكون في مجلس واحد وساعة واحدة. لأن الشهادة تختلف عن القذف بوقوعها جملة واحدة ولا يمكن ذلك دفعة واحدة فاعتبر فيه اتحاد المجلس وهو من الممكن.

#### ٩- رجوع الشهود عن الشهادة:

إذا رجع الشهود عن الشهادة قبل الرجم سقط الحد لبطلان الشهادة بالرجوع وخذوا لأنهم قذفة، وإن رجعوا بعد الرجم يضمنون الدية لأنهم تسبوا في قتله فحكمهم كحافر البئر في ضمان الدية، وإن رجع واحد يضمن ربع الدية.

#### ١٠- الشهادة بزنا متقادم:

إن شهدوا بزنا متقادم أي بعد مضي وقت طويل نسبياً ولم يمنعهم عن إقامتها بعدمهم عن دار الحكم لم تقبل لأنها شهادة تمكنت فيها تهمة فتبطل، لأن الشهود إن عاينوا الفاحشة فهم بالخيار بين حسبتين: حسبة أداء الشهادة من غير تأخير لاقامة الحد. وحسبة الستر على المسلم ومراعاة هذا الستر والاستمرار فيه عملاً بقوله

١- رواه احمد في مسنده والطبراني في المعجم الكبير عن ابن مسعود. والمتقادم بما مضى عليه زمان طويل لم يمنعهم فيه من الشهادة مانع فترد شهادتهم عند الحنفية.

(ﷺ): «من ستر عورة اخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة»<sup>(١)</sup>. وأما تأخير الشهادة الى مضي مدة طويلة نسبيا من غير عذر فخارج عن الحسبتين، لأنه أن كان لاختيار حسبة الستر فالاقدام على الشهادة بعد ذلك لضغينة هيجته او لعداوة حركته فيتهم فيها ولا تقبل.

وان كان التأخير لغير حسبة الستر يصير به فاسقا واثما لأن التأخير حرام اذن لكتمان الشهادة فأعرض عنه فأقر فأعرض عنه فعاد الثالثة فأعرض عنه فعاد الرابعة فأقر فقال النبي (ﷺ) الان لم قررت أربحا فبمن في تلك المدة لغير غرض الستر فثبت فسقهم وسكوتهم، وليس في تأخيرهم الشهادة حسبة وكذا ليس في شهادتهم حسبة بدليل التأخير وكتمان الشهادة في هذه المدة فيصيرون فسقة فترد شهادتهم. ولما روي أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- خطب فقال: أيما شهود شهدوا بحد لم يشهدوا عند حضرته فانما هم شهود ضغن لانتقيل شهادتهم.

وأما التقادم في الاقرار بالزنا فيصح لان الانسان لايعادي نفسه فلا يتم لاحتمال انه تاب الى الله واراد ان يلقي ربه ولا ذنب عليه لأن عذاب الآخرة اشد وأبقى<sup>(٢)</sup>.

#### ١١- نبوت الزنا بالاقرار:

الاقرار هو أن يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مجالس يرده القاضي كل مرة حتى لايراه ثم يسأله كما يسأل الشهود، الا عن الزمان لأن التقادم لايشترط في حق المقر، فاذا بين ذلك لزمه الحد واشترط في المقر البلوغ والعقل لعدم التكليف بغيرها، واما اشتراط الأربع مرات يشهد على نفسه فلما روي ان ماعز بن مالك اقر عند النبي (ﷺ) فأعرض عنه فعاد فأقر فأعرض عنه فعاد الثالثة فأعرض عنه فعاد الرابعة فأقر فقال النبي (ﷺ) الان اقررت اربعا فبمن<sup>(٣)</sup>، ويرى بعض الفقهاء عدم اشتراط تكرار الاقرار. لأنه نابع من ارادة واحدة وقصة ماعز (رضي الله عنه) حادثة حال قد يراد منها تلقيه الانكار.

#### ١٢- رجوع المقر:

لورجع المقر عن اقراره قبل الحد او وسطه خلي سبيله لأن رجوعه اخبار يحتمل الصدق والكذب فتحققت الشبهة لتعارض الاقرار بالرجوع، والحدود تسقط بالشبهات لقوله (ﷺ): «الرجوع الحدود ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة»<sup>(١)</sup>. ولما روي ان ماعزا لما مسه حر

١- رواه اصحاب السنن الابن ماجه.

٢- راجع الاختيار ج٤ ص ٨٠-٨١ والباب في شرح الكتاب ج٢ ص ١٠٨٦- سبق تخريجه.

٣- سبق تخريجه. ٤- رواه الترمذي في الحدود.

الحجارة هرب فذكر ذلك للنبي (ﷺ) فقال: «هلا خليتم سبيله، فجعل الهرب الدال على الرجوع مسقطاً للحد فلان يسقط بهريح الرجوع اولى - بل يستخبط تلقينه الرجوع كما في حديث ما عن، كان يقول لو لعلك وطأت بشبهة، أو لعلك لمست والى غير ذلك»<sup>(١)</sup>.

### ١٣- اللواط:

قال تعالى:

«أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَيَنْزُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ، بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ» (الشعراء / ١٦٥-١٦٦).

وقال النبي (ﷺ): «أخوف ما أخاف عليكم عمَلُ قوم لوط، لعن الله من عمِلَ عمَلِ قوم لوط»<sup>(٢)</sup>.

يرى جمهور الفقهاء ان اللواط تدخل في مفهوم الزنا فناسب أن نتكلم على بعض أحكامها.

اللواط مثل الزنا في الحرمة والاثبات<sup>(٣)</sup> بأربعة شهود وفي الحد أيضا لأنها قضاء شهوة في محل مشتته على وجه الكمال وقد تمخض حراماً فيجب فيها الحد.

## المطلب الخامس القذف

### ١- تعريف القذف:

القذف لغة الرمي مطلقاً، والتقاذف الترامي، ورد في الحديث. «كان عند عائشة قينتان تغنيان بما تقاذف فيه الانصار من الأشعار يوم بعث»<sup>(٤)</sup> اي تشاتمت، وفيه معنى الرمي لان الشتم رمي بما يعينه ويشينه<sup>(٥)</sup>.

واما شرعاً فهو الرمي بالزنا في معرض التعبير، فخرجت الشهادة لأنها ليست على سبيل التعبير وهو من الكبائر، ومن السبع الموبقات قال النبي (ﷺ): «اجتنبوا السبع الموبقات» قيل وما هي يارسول الله قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم

١- راجع تبين الحقائق ج٢ ص ١٨٧ والاختيار ج٤ ص ٨٢ والباب في شرح الكتاب ج٢ ص ١٨٥.

٢- رواه ابن ماجه والترمذي.

٣- راجع: ميزان الشعراي ج٢ ص ١٦١ والاختيار ج٤ ص ٩٢.

٤- راجع النهاية لابن الاثير ج٢ ص ٢٢٧، ويوم بعث يطلق على احد الايام التي اقتتل فيها الاوس والخزرج قبل الاسلام.

٥- راجع: اعانة الطالبين ج٤ ص ١٥٠.

الله الا بالحق وأكل الربا، واكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات<sup>(١)</sup>.

## ٢- الفاظ القذف:

### الفاظ القذف ثلاثة انواع:

**النوع الاول:** ما اشتهر في الزنا ولم يحتمل غيره كقوله: يازان او يازانية، فيجد القاذف باتفاق الفقهاء.

**النوع الثاني:** الكناية، وهي الفاظ تحتمل الزنا وغيره كقوله أنت تزدين يد لامس. فان نوى به القذف وفسره به يحد عند الشافعي وإن لم ينو لا يحد. وقال أبو حنيفة يعزز القائل نوى أو لم ينو لأنها ليست بصريحة فوقعت فيها شبهة.

**النوع الثالث:** التعريض، وهو مالا يحتمل ظاهرة القذف كقول وقت الخصومة: أنا لست بزنان، أو أمي ليست بزانية، فلا حد وإن نوى القذف، وقال مالك: التعريض يوجب الحد نوى أو لم ينو<sup>(٢)</sup>.

## ٣- شرائط وجوب حد القذف:

ذكر الشافعية شرائط لوجوب اقامة حد القذف بعضها يرجع الى القاذف، وبعضها يرجع الى المقدوف.

أما الشروط التي يجب توفرها في القاذف فهي أن يكون بالغا عاقلا، ليس اصلا للمقدوف، فعلى هذا لا حد على الصبي، ولا على المجنون لعدم تعلق الخطاب بهما، ولا على الوالدين وان عليا بسبب قذف الولد وإن سفل. وأما الشروط التي يجب في المقدوف فهي أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، عفيفا عن الزنا، فلا حد بقذف الشخص الصغير أو المجنون أو الكافر ولا يقذف من سبق أنه حد حد الزنا وفي هذه الصور وغيرها لقوله يافاسق ياجماز مما لا يجب فيها الحد على القاذف بل التعزير.

## ٤- ثبوت حد القذف:

يثبت حد القذف بأحد أمرين:

**الاول:** اقرار القاذف، ولو رجع عن إقراره لا يبطل، وكذا لا يبطل بالتقادم في الشهادة لأنه تعلق به حق العبد المقدوف فيختلف عن الزنا<sup>(٣)</sup>.

١- رواه الشيخان.

٢- اعانة الطالبين ج٤ ص ١٥٠ وميزان الشعراني ص ١٦٦.

٣- راجع الاختيار ج٤ ص ٩٢.

الثاني: شهادة عدلين.

#### ٥- عقوبة القذف:

وعقوبة القاذف جلده ثمانين جلدة لقوله تعالى:

﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ (النور٤).

#### ٦- مسائل في القذف:

من نفى نسب غيره فقال لست لأبيك، أو يا ابن الزانية وأمه ميتة(\*)، محصنة، وطالب الابن بالحد، حد القاذف.

ومن قال لعربي: يا عجمي لم يحد لأنه يراد به التشبيه في عدم الفصاحة. ومن قال لرجل يا ابن حاتم فليس بقاذف لاحتمال المدح تشبيها بحاتم الطائي في الجود.

من قذف زوجته لا يحد، بل يجب اللعان(\*\*)، فان امتنع يجب الحد.

#### ٧- سقوط حد القذف:

يسقط حد القذف بثلاثة اشياء:

- ١- إقامة البينة وهي أن يأتي بأربعة شهداء.
- ٢- عفو المقذوف عن القاذف خلافا للأحناف.
- ٣- اللعان في حق الزوج اذا قذف زوجته ولم يأت بالبينة(١).

---

\* وجه التقييد بالموت لأنها ان كانت حية فالمطالبة بحد القاذف من حقها وليس من حق الابن ووجه لتقييد بالاحصان لأنها لو لم تكن محصنة لا يحد قاذفها.

\*\* اللعان شهادة مؤكدة بالايمان مقرونة باللعن، قائمة مقام حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنا في حق الزوجة انظر الهداية ج٢ ص ٢٢.

١- راجع ميزان الشعراني ج٢ ص ١٦٤، والرحمة في اختلاف الامة ج٢ ص ١٥٥ واللباب ج٢ ص ١٩٦.

## المطلب السادس

### السرقه

#### ١- تعريف السرقة:

السرقة لغة أخذ الشيء من الغير على وجه الخفية.  
وشرعا: أخذ مال خفية ظلما من حرز مثله بشروط معينة.

#### ٢- شروط قطع يد السارق:

يشترط لقطع يد السارق الشروط الآتية:

الأول: البلوغ فلا قطع على الصبي لعدم التكليف.

الثاني: العقل، لأن العقل هو متعلق خطاب الله وهو الذي يعقل الانسان أي يمنعه

عن القبح والفواحش.

الثالث: الاختيار فلا قطع على المكره لقوله (ﷺ): «رفع عن امتي الخطأ والنسيان

وما استكروها عليه»<sup>(١)</sup>.

الرابع: بلوغ المال المسروق النصاب. وقد اختلف الفقهاء في مقداره فالجمهور يرون

ان النصاب ربع دينار لحديث عائشة (رضي الله عنها): «لا تقطع يد السارق الا في ربع

دينار فصاعدا»<sup>(٢)</sup>.

ويرى الحنفية ان النصاب هو دينار او عشرة دراهم لما روي عن ايمن قال: «يقطع

السارق في ثمن المجن»<sup>(٣)</sup>.

وكان ثمن المجن على عهد رسول الله (ﷺ) دينارا او عشرة دراهم<sup>(٤)</sup>.

الخامس: الحرز، أي ان يكون المال المسروق في حرز مثله، والمراد بالحرز هو ما يمنع

وصول ايدي اللصوص اليه وهو على قسمين:

حرز بالحفاظ، وذلك كمن جلس في الصحراء او في الطريق او في المسجد وعنده

متاعه فهو محرز به حتى ولو كان نائما.

١- رواه الطبراني في المعجم الكبير.

٢- رواه مسلم.

٣- المجن: الترس.

٤- رواه النسائي.



وحرز بالمكان، وهو ما اعده لحفظ ماله كالدور والبيوت والصندوق وغير ذلك، ولا يعتبر فيه الحافظ<sup>(١)</sup>.

والمراد بالمثل في قولهم «حرز مثله» هو ان يكون المحل الذي يحفظ فيه المتاع مناسباً لحفظ ذلك النوع من المال، فان حرز الدنانير يختلف عن حرز الحيوان، فالاول يحفظ في الكيس او في المكان الحصين، بينما الحيوان يحفظ بربطه في ساحة الدار او في الاسطبل مثلاً.

السادس: ان لا يكون في المسروق شبهة ملك، فلا تقطع بسرقة مال الاصل او الفرع ولا بسرقة الشريك من مال الشركة.

وقد اتفق الفقهاء على ان لا قطع على منتهب ولا مختلس ولا غاصب ولا خائن في ودیعة لقوله (ﷺ): «ليس على خائن ولا على منتهب ولا مختلس»<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على عدم قطع الاصول وان علوا بسرقة مال الفروع وإن سلفوا قال (ﷺ): «أنت ومالك لأبيك»<sup>(٣)</sup>.

يرى الجمهور أن لا قطع أيضاً على الفروع بسرقة مال الأصول، وقال مالك تقطع أيديهم لعدم الشبهة في الملك.

### ٣- قطع احد الزوجين:

إذا سرق احد الزوجين من الآخر ما يجب فيه القطع ينظر فان سرق من بيت يسكنان فيه فلا قطع، وإن كان من غيره قطع هذا ما ذهب اليه المالكية والشافعية ويرى بعض الفقهاء أن يقطع الزوج اذا سرق من مال الزوجة، ولا تقطع الزوجة اذا سرق من ماله، ولعل ذلك يرجع الى وجود الشبهة في الملك حيث لها النفقة من ماله، ولحديث هند في قوله (ﷺ) لها خذي من ماله ما يكفيك ويكفي بنيك»<sup>(٤)</sup>.

### ٤- عقوبة السارق:

الاصل في عقوبة السارق قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكالاً من الله﴾ (المائدة/٣٨).

وتقطع يمين السارقة من الرسغ لما روي ان رسول الله (ﷺ): امر بقطع يد السارق

١- راجع الاختيار ج٢ ص ١٠٢.

٢- رواه الترمذي.

٣- رواه ابن ماجه.

٤- رواه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي.

من الرسغ فان عاد فسرق ثانية قطعت رجله اليسرى لقوله (ﷺ): «فان عاد فاقطعوه»<sup>(١)</sup> وعليه

اجماع المسلمين. فان سرق ثالثا<sup>(٢)</sup> قطعت يده اليسرى، فان سرق رابعا قطعت رجله اليمنى. فان سرق بعد ذلك غُزر. اما المال المسروق فان وجد عند السارق رد الى المسروق منه، ويضمن قيمته عند الاستهلاك خلافا لجمهور الحنفية.

## ٥- اثبات حكم السرقة:

تثبت السرقة بأحد امرين:

الاول: الاقرار مرة واحدة، وقال بعض الفقهاء لا بد من الاقرار مرتين.

الثاني: شهادة شاهدين، ويسألها القاضي عن كيفية السرقة وزمانها وماهيتها ولا بد من احضار المسروق منه عند الشهادة والقطع لاحتمال انه يهبه او يملكه فيسقط القطع او يطالب بحقه لان الخصومة شرط لظهورها. هذا عند الحنفية. ويرى جمهور الفقهاء ان الحد اذا ثبت لا يرفعه تناول المسروق منه او هبته.

## المطلب السابع

## حد الشرب

### ١- تعريفه:

نعني به شرب ما يسكر من الاشربة المحرمة، فمن شرب خمرا وهي المتخذة من عصير العنب النبيء - او شرابا مسكرا من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب وغيره، يحد اي يجلده الامام او نائبه، اذا كان الشارب مكلفا مختارا عالما بتحريم الخمر.

### ٢- حكم الخمر وحكمته:

حُرمت الخمر في السنة الثانية من الهجرة ونزل في تحريمها قوله تعالى:

- ١- أخرجه الدار قطني.
- ٢- عند الحنفية ان سرق ثالثا لم يقطع بل يحبس حتى يتوب، لأن الحدود شرعت للزجر عن ارتكاب الكبائر لامتلفة للنفوس المحترمة فكل حد يتضمن اتلاف النفوس من كل وجه. كالبطش والمشى فلا يشرع حدا واليه الاشارة بقول علي. رضي الله عنه: «اني لاستحي من الله ان لا ادع له يدا يأكل بها ويستنجي بها ورجلا يمشي عليها.....» راجع الاختيار ج٢ ص ١٠٥ وابن قاسم ص ٧٦ وتبيين الحقائق ج٢ ص ٢٢٤.

﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رُجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ (سورة المائدة/ ٩٠-٩١)،

والحكمة من تحريم الخمر هي حفظ عقول الافراد، اذ ان في حفظها حفظا لكيان المجتمع من التفكك واشاعة البغضاء بين افراده، وهو ما تشير اليه الاية الكريمة.

### ٣- مقدار حد الشرب :

يرى الجمهور ان حد الشرب هو ثمانون جلدة ودليلهم حديث انس بن مالك رضي الله تعالى عنه : ان نبي الله (ﷺ) جلد في الخمر اربعين بالجريد والنعال ثم جلد ابو بكر اربعين، فلما كان عمر ودنا الناس من الريف والقرى قال : ما ترون في جلد الخمر؟ قال عبدالرحمن بن عوف : ارى ان تجعلها كأخف الحدود<sup>(١)</sup> واخف الحدود هو حد القذف وهو ثمانون جلدة، ويرى الشافعية ان حد الشرب لربعون جلدة.

### ٤- كيفية اقامة الحد :

يفرق الضارب على الاعضاء فلا يجمعه في مكان واحد لانه قد يؤدي الى الهلاك، ويتجنب المقاتل وهي المواضع التي يسرع الضرب فيها الى القتل كالقلب، ويتجنب الوجه لقوله (ﷺ) : « اذا ضرب احدكم فيلتق الوجه »<sup>(٢)</sup> ولانه مجمع الحسن.

### ٥- مفهوم السكران :

قال ابو حنيفة : هو الذي لا يعرف الرجل من المرأة، وقال مالك : هو الذي يستوي عنده الحسن والقبيح، وقال الشافعي : هو الذي يخلط في كلامه على خلاف عاداته.

### ٦- ثبوت حد الشرب :

يجب الحد على شارب الخمر باحد امرين :

الاول : اقراره على نفسه مرة واحدة مع وجود الرائحة، هذا عند ابي حنيفة، ويرى الجمهور عدم اشتراط وجود الرائحة مع الاقرار لانه مؤاخذ باقراره.

الثاني : شهادة الشاهدين. ولا تقبل شهادة النساء لانه حد والحدود لا تثبت بشهادتهن<sup>(٣)</sup>.

١- رواه البخاري رحمة الله تعالى.

٢- رواه احمد في مسنده.

٣- راجع ميزان الشعراي ج ٢ ص ١٧٤ واللباب ج ٢ ص ١٦٤ وفيض الفغار ج ٢ ص ٨١.

## المطلب الثامن

### ترك الصلاة

#### ١- أهمية الصلاة :

عرفت في العبادات أهمية الصلاة ومكانتها فيما بينك وبين الله ، بل بينك وبين العباد ، وانها حق خالص لله تعالى حيث قال ﴿وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون﴾ (الذاريات/٥٦) ، وانها اداء لشكر نعم الله ، واعتراف بعظمته وقدسيته تخضع له جباهنا بالسجود ، واکرم الناس اكثرهم عبادة ، واقربهم اليه سبحانه اكثرهم انقيادا لامره .

#### ٢- عقوبة تارك الصلاة:

اتفق الفقهاء على فرض عقوبة على تارك الصلاة ، واختلفوا في نوعها ومقدارها ، فمنهم من قدر تلك العقوبة بالقتل ، وعليه تكون من الحدود ، ومنهم من يفوض الامر الى الامام ليقوم بانزال عقوبة رادعة زاخرة عليه حتى يتوب ويصلي ، وبناء على رأي من جعل ترك الصلاة من الحدود رأينا ان نتكلم عليه بايجاز .

#### تارك الصلاة على القسمين :

**الأول :** تاركها جاهدا وجوبها ، فهو كافر باجماع المسلمين ، وحكمه حكم المرتد ، وقد صح عن النبي عليه الصلاة والسلام : ان تارك الصلاة كافر ، وانه قال : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة »<sup>(١)</sup> .

**الثاني :** تاركها كسلا وهو يعتقد وجوبها ، فقد اختلف الفقهاء في حكمه ، فذهب البعض الى انه قد فسق بذلك ، ويستتاب فان تاب وصل قبل منه ، وان لم يتب واصر على ترك الصلاة قتل حداً<sup>(٢)</sup> .

وقال اخرون : انه لا يقتل ان لم يتب ، بل يعزر ويحبس حتى يصلي ، وذلك لقول النبي (ﷺ) : « لا يحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث .. » وليس فيه ترك الصلاة<sup>(٣)</sup> ونسب الى الامام احمد انه قال بكفره وباجراء احكام المرتدين عليه ، فلا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين<sup>(٤)</sup> واستدلوا على قتله بقوله تعالى : ﴿فان تابوا واقاموا الصلاة ، واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم﴾ (التوبة/٥) .

(١) راجع : الفقه على المذاهب الاربعة للجزيري ج ٥ ص ٤٥٧ .

(٢) المرجع نفسه ص ٤٥٨ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) راجع اعانة الطالبين ج ١ ص ٢٢ .

## المبحث الثالث

### السير

#### ١- تعريفه :

قبل الشروع في المقصود لابد من شرح هذه الكلمات : السير، الجهاد، الغزو.

**السير** : جمع سيرة وهي الطريقة، وسمي هذه الموضوع بالسير لانه يجمع سيرة النبي (ﷺ)، وطريقته في مغازيه، وسيرة اصحابه، وما نقل عنهم في ذلك.

**الجهاد** لغة مشتق من الجهد يقال : اجهد دابته، اذ حمل عليها في السير فوق طاقتها وشرعا، هو بذل المسلم طاقتة وجهده في نصره السلام ابتغاء مرضاة الله ولاعلاء كلمته.

**الغزو** : اصله الطلب يقال : ما مغزك من هذا الامر ؟ اي ما مطلبك وسمي الغازي غازيا لطلبه الغزو<sup>(١)</sup>.

والجهاد ثلاثة انواع :

**الاول** : جهاد باللسان ببيان شرائع الاسلام، ودحض الاباطيل المفتراة على الاسلام لذا امر الله المسلمين بقيام طائفة منهم بالتفقه في الدين، ليبينوا للناس مالهم وما عليهم، قال تعالى :

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة/١٢٢).

وقال (ﷺ) : « جاهدوا المشركين باموالكم وانفسكم والسنتكم »<sup>(٢)</sup>.

**الثاني والثالث** : الجهاد بالمال والنفوس :

وذلك بانفاق المال في سبيل نصره الاسلام من وجوه البر وقد يختص بانفاقه على

الغزاة والمقاتلين في سبيل الله بشراء العتاد والسلاح والارزاق لهم قال تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ : تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الصف/١٠-١١).

واما الحديث فقوله (ﷺ) : « ما اغبرت قدما عبد في سبيل الله فتسمه النار »<sup>(٣)</sup>،

وقال : « لا يلج النار رجل بكى من خشية الله حتى يعود اللبن في الضرع ولا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في منخري مسلم ابدا »<sup>(٤)</sup>.

١- راجع الاختيار ج ٥ ص ١٧٧، والمذهب للشيرازي ج ٢ ص ٦٢.

٢- رواه ابو داود.

٣- رواه اصحاب السنن الاربعة.

٤- رواه مسلم.

## ٤ . اسباب الجهاد في سبيل الله :

١ . رد الاعتداء قال الله تعالى :

وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ  
يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَمْتَدُّوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾  
وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَكُمُ  
وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ  
حَتَّى يُقَاتِلوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلوكُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ  
الْكَافِرِينَ ﴿١٩١﴾ فَإِنْ أَنْتَهُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٩٢﴾

(البقرة/١٩٠-١٩٢)

جاء الامر بالقتال في هذه الايات للرد على اعتدائهم على المسلمين حيث اخرجوهم من دارهم وفتنوهم في دينهم، وكذا جاء فيها النهي عن الاعتداء واعلنت ان الله يبغض المعتدين .

ب - القتال لنصرة ضعفاء المسلمين قال تعالى :

﴿وَمَا لَكُمْ لَاتِقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ  
يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ اٰهْلِهَا ، وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ  
لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ (النساء/٧٥).

بيئت الاية سببين للحث على القتال :

الاول : سبيل الله وهو الغاية العظمى التي يسعى اليها الدين، وهي لا تكون فتنة

ويكون الدين لله .

الثاني : سبيل المستضعفين الذين اسلموا في مكة وحيل بينهم وبين الهجرة فعذبتهم قريش وفتنتهم حتى تضرعوا الى اله طالبين منه الخلاص ، فهؤلاء وامثالهم اليوم من المسلمين في غير البلاد الاسلامية لهم حق الحماية ودفع الاذى عنهم .

ج - توحيد الله واقامة شرعه : اوجب الله على المسلمين اعداد القوة والبدء بقتال الكفرة الذين لم يكتفوا برفض الاسلام ، وانما منعوا المسلمين من توالي الحكم ليتمكن المسلمون من اقامة دين الله ونشر تعاليم الاسلام ، ان جعل الله في الارض خليفة وهو يتمثل في الانسان الذي يقوم بالتوحيد ، واقامة العدل بين الخلق ، وازالة الفساد ، وهذا يقتضي ان يكون المسلمون هم اصحاب السلطة التي تحتاج في كثير من الاحيان الى البدء بالقتال ، والحقيقة ان القرآن قد دل على هذا النوع من القتال .

قال تعالى :

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (الانفال/ ٣٩).

أمرهم سبحانه بالقتال الى ان تزول الفتنة وتسير الدعوة في طريقها آمنة.

وقال ايضا :

﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة/ ٢٩)

فالاية صريحة في ان الامر بالقتال لاطهار دين الله وتطبيق شرائعه بعد ان يتولى المسلمون الحكم وليس المقصود قتل غير المسلمين او اكراههم على الاسلام بدليل اقرار الكافر على كفره وشرع الجزية مقابل حمايتهم والدفاع عنهم.

### ٣- حكم الجهاد :

الجهاد على قسمين : فرض عين ، وفرض كفاية .

الأول : فرض العين ، ويكون عند النفير العام وهو ان يحتاج الى جميع المسلمين القادرين على الجهاد ، ولا يحصل المقصود وهو إعزاز الدين وقهر المشركين الا بالجميع فيصير عليهم فرض عين كالصوم والصلاة ، او اذا هجم العدو وجب على الجميع الدفاع .

قال الله تعالى :

﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (التوبة/ ٤١).

الثاني : فرض الكفاية : ويكون ذلك اذا قام به من فيه الكفاية سقط الفرض عن

الباقين، أما كونه فرضاً فلقوله تعالى:  
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ  
لَكُمْ﴾ (البقرة/ ٢١٦).

وأما كونه على الكفاية فلقوله تعالى:  
﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ (١) والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم  
وأنفسهم فَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللهُ  
الْحَسَنَى﴾ (النساء/ ٩٥).

فلو كان فرضاً على الجميع لما فاضل بين من جاهد وبين من ترك، ولأنه وعد الجميع  
بالحسنى فدل على أنه ليس بفرض على الجميع لأن تارك الفرض ليس له فضل ولا  
يوعد بالحسنى (٢).

روى أبو سعيد الخدري (رضي الله عنه): «أن رسول الله (ﷺ) بعث إلى بني لحيان  
وقال: ليخرج من كل رجلين رجل، ثم قال للقاعدين: أيكم خلف الخارج في أهله وماله  
بخير كان له مثل نصف الخارج» (٣).

ولأنه لو كان فرض عين في كل وقت لاشتغل الناس به عن العمارة وطلب المعاش  
فيؤدي ذلك إلى خراب البلاد وهلاك العباد.

والخلاصة أن الجهاد يكون فرض عين في بعض الاوقات كما ذكرنا وفرض كفاية في  
عموم الوقت، وثبتت فرضيته بالكتاب كما قال تعالى:

﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا  
يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ  
صَاغِرُونَ﴾ (التوبة/ ٢٩).

كما ثبتت بالسنة أيضاً قال (عليه الصلاة والسلام): «الجهاد ماض إلى يوم  
القيامة» (٤).

وبالاجماع كذلك، فقد أجمعت الأمة الاسلامية من العصر الاول والى يومنا هذا على  
مشروعية الجهاد بلا تكبير.

#### ٤- شرائط وجوب الجهاد:

يشترط في وجوب الجهاد اربعة شروط:

**الاول: الاسلام، فلا يجب على كافر لأنه عبادة ولا تتحقق منه.**

١- اولي الضرر هم: الامى والاعرج والمريض.

٢- راجع المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٢٢٧.

٣- ٤/٢- رواه ابو داود



الثاني والثالث: البلوغ والعقل، فلا جهاد على صبي ولا على مجنون لما روي عن علي (رضي الله عنه) ان النبي (ﷺ) قال: «رَفَعَ القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق»<sup>(٥)</sup> وثبت ان رسول الله (ﷺ) رد نفرأ من اصحابه استصغروهم، ولأنه عبادة على البدن فلا تجب على الصبي والمجنون كالصوم والصلاة والحج.

#### الرابع: الاستطاعة والطاقة على الجهاد:

وهي ان يكون الرجل صحيح الجسم ويجد مايكفيه ذهابا وايابا فاضلا عن مؤونة من تلزمه مؤونته، فلا جهاد على مريض بمرض يمنعه عن قتال وركوب الا بمشقة شديدة لقوله تعالى:

﴿وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ (الفتح/١٧).

ولا جهاد على غير المستطيع كأقطع اليد او الرجل او الاعرج او الاعمى ولا على من لايملك النفقة او الركوب او السلاح لقوله تعالى:

﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (التوبة/٩١).

#### ٥- الفرار يوم الزحف:

الفرار يوم الزحف<sup>(٦)</sup> من الكبائر، والسبع الموبقات لقوله (ﷺ): «اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا وما هي يارسول الله قال الشرك بالله، والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق، واكل الربا، واكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات»<sup>(٧)</sup> اذا التقى الزحفان ولم يزد عدد الكفار على مثل عدد المسلمين ولم يخافوا الهلاك تعين عليهم الثبات في الميدان لقوله تعالى:

﴿الآن حَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (الانفال/٦٦).

وهذا امر بلفظ الخبر لانه لو كان ذلك خيرا لما وقع غير ذلك اي الغلبة عند وجود العددين المتقابلين المذكورين في الآية فدللت على وجوب مصابرة المائة لمائتين والالف للالفين وقس على ذلك، اي مصابرة كل عدد من المسلمين لضعفيهم من الكفرة ولا يجوز

٥- رواه ابو داود واحمد وابن ماجه والنسائي.

٦- الزحف هو سير الجيش الى الجيش في الحرب.

٧- رواه الشيخان.

لمن تعين عليه الجهاد ان يولي الا متحرفا لقتال وهو أن ينتقل من مكان الى مكان آخر  
 امكن للقتال أو متحيزا الى فئة وهو أن ينضم الى قوم ليعود الى القتال لقوله تعالى:  
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحِّقُوا رَحِقًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ وَمَنْ يُولِهِمْ  
 يُؤْمِنُ دُبْرَهُ الْأَمْتَحْرَفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ  
 وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ (الأنفال/١٥-١٦).

## ٦- الدعوة الى الإسلام قبل القتال:

إذا دخل المسلمون دار حرب فحاصروا مدينة أو حصنًا دعوهم الى الإسلام، للحديث  
 الذي رواه الحاكم من ان النبي (ﷺ): «ما قاتل قوما حتى دعاهم الى الإسلام»<sup>(٨)</sup>. وان  
 لم يسلموا دعاهم الى اداء الجزية ان كانوا من اهله. اي ممن تقبل منهم الجزية لان من  
 الكفار من لا تقبل منهم الجزية كالمتردين، فان قبلوا فلهم مال للمسلمين وعليهم ما على  
 المسلمين، لقول علي (رضي الله عنه)، انما بذلوا الجزية لتكون اموالهم كأموالنا، ودمائهم  
 كدمائنا» وإذا ابوا اي لم يؤمنوا ولم يعطوا الجزية استعان المسلمون عليهم بالله  
 وحاربوهم وقتلوه، لانه لما تحصن بنو النضير من رسول الله (ﷺ): «أمر بقطع نخلهم  
 وتحريقه»<sup>(٩)</sup>. وفيهم نزل قوله تعالى:

﴿مَأْقَطْعْتُمْ مِنْ لِيْنَةٍ أَوْ نَرِكْتُمْوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ، وَبِخِزْيِ  
 الْفَاسِقِينَ﴾ (الحشر/٥).

وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغلوا ولا يمثلوا<sup>(١٠)</sup> ولا يقتلوا مجنونًا ولا امرأة،  
 ولا صبيًا، ولا اعمى، ولا مقعدًا، ولا مقطوع اليمين، ولا شيخًا فانيا الا أن يكون قائداً  
 أوله رأي في الحرب او له مال يحث به ضد المسلمين، لما روي عن النبي (ﷺ): «انطلقوا  
 باسم الله، وبالله وعلى ملة رسول الله لا تقتلوا شيخًا فانيًا، ولا طفلاً صغيرًا، ولا امرأة،  
 ولا تغلوا، وضموا غنائمكم وأصلحوا واحسنوا ان الله يحب المحسنين»<sup>(١١)</sup>

٨- رواه الحاكم في المستدرک.

٩- رواه مسلم والبخاري.

١٠- الغدر، الخيانة بنقض العهد بعد الامان، والغلل، والخيانة والسرقه من المغنم، والتمثيل وهو ان يشقوا  
 اجواف الاعداء، ويرضخوا رؤوسهم.

١١- اخرجه مسلم والبخاري وابو داود.

## ٧- المودعة (الهدنة):

إذا رأى الامام ان يصلح اهل الحرب أو فزيقا منهم على مال منا أو منهم، أو على شيء آخر، وكان ذلك في مصلحة المسلمين فلا بأس لقوله تعالى:

﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الانفال/٦١).

أي ان مالوا الى المصالحة فمل اليها وصالحهم والمعتبر في ذلك مصلحة المسلمين حتى اذا كان لهم قوة كافية لا ينبغي لهم مودعة اهل الحرب.

وثبت ان رسول الله (ﷺ) وادع اهل مكة عام الحديبية على أن يضع الحرب بينهم وبينهم عشر سنين، ولأن المودعة جهاد معنى اذا كانت خيرا للمسلمين، لأن المقصود هو دفع الشر، واذا حصل بالمودعة فقد جاز (١٢).

## ٨- استيلاء المسلمين على بلد اهل الحرب:

اذا فتح المسلمون بلدة لأهل الحرب قهرا فقد استولوا على ثلاثة اشياء: العقار، والانفس، والأموال المنقولة. ولكل واحد منها حكم خاص.  
اما العقار: فالامام مخير فيه بين أمرين:

١- الأول: تقسيمه على الغانمين، باعتباره جزءا من أموال الغنيمة كما فعل النبي (ﷺ) بخير.

الثاني: اعتبار الاراضي ملكية عامة للمسلمين، وقرار اهلهما عليها، ووضع الخراج على ما بأيديهم منها، كما فعل عمر (رضي الله عنه) بسواد العراق (\*) بموافقة الصحابة، حيث قال لهم: لو قسمتها عليكم لم يبق لمن بعدكم شيء، ولأن المسلمين لو اشتغلوا بالزراعة يتقاعدون عن الجهاد، ولأن في الخراج عليها منفعة لمن يجيء بعدهم، ويرى الشافعي وجوب تقسيمها الا اذا طابت نفوس الغانمين بوقفها على المسلمين (١٣).

وأما الانفس: فأسرى، وهم الرجال المقاتلون من الكفار، اذا ظفر بهم المسلمون، والامام مخير فيهم اذا أقاموا على كفرهم في فعل الاصلح حسب اجتهاده، فهو اما أن

١٢- راجع الاختيار ج٤ ص ١١٨-١١٩ والمذهب ج٢ ص ٢٢٢.

(\*) يطلق سواد العراق على ارض العراق التي فتحها المسلمون في خلافة عمر رضي الله عنه. سميت ارض السواء ايضا لكثرة الخضر التي تبدو من البعد سوادا.

١٣- راجع: الميزان للشعراني ج٢ ص ١٨٤ والرحمة في اختلاف الأمة ج٢ ص ١٨٢.

يقتلهم كما فعل النبي (ﷺ) ببني قريظة او يمن عليهم باطلاق سراحهم بلا مقابل، او يفتديهم بمال، او بمبادلتهم بأسرى المسلمين (١٤).

وأما الأموال المنقولة، فهي على قسمين: نفل وغنيمة:

أما النفل، فهو ما جعله الامام لبعض الغزاة من اصل الغنيمة كالسلب او غيره ليحرضهم على القتال، والاصل في ذلك قوله (ﷺ): «من قتل كافراً فله سلبه» (١٥). والسلب، هو السلاح، والثياب، والفرس، والآلة، وما عليه من ثياب، ويستحق القاتل السلب، سواء شرطه الامام ام لم يشترطه خلافا لابي حنيفة الذي يرى انه لا يستحقه الا اذا اشترطه الامام.

وأما الغنيمة فهي في اللغة: من الغنم، وهو المال الحاصل للمسلمين من كفار اهل الحرب بقتال او بايجاف خيل، واما أموال المرتد فهي في.

### تقسيم الغنيمة

الاصل في ذلك قوله تعالى:

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ (الانفال/٤١).

وقسمة الغنيمة تكون على النحو الاتي: تعطى اربعة اخماس لمن شهد الواقعة من الفاتحين بنية القتال وان لم يقاتل فعلا وكذا من حضر بغير نية القتال ولكنه قاتل، ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال فيعطى للفارس ثلاثة اسهم: سهمان للفارس وسهم له وسهم واحد للراجل هذا ماذهب اليه الجمهور ويرى الحنيفة ان للفارس سهمين فقط: سهمها له وسهما لفارسه، ويروى عن الامام قوله: «إني اكره أن أفضل بهيمة على مسلم».

### تقسيم الخمس:

أما الخمس فيقسم على خمسة اسهم سهم لرسول الله (ﷺ) وهو الذي كان له في حياته، ويصرف بعده لمصالح المسلمين. وسهم لذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو عبدالمطلب، ويشترط في ذلك الذكر والانثى والصغير والكبير. وسهم لليتامى الفقراء.

١٤- ذهب الحنيفة الى عدم جواز الفدية.

١٥- رواه الشيخان.

وسهم للمساكين وهم الذين لا يجدون ما يكفيهم. وسهم لأبناء السبيل، وهو كل مسافر أو مرید لسفر في غير معصية وهو محتاج<sup>(١٦)</sup>.

#### ٩- الفداء:

لغة من فاء اذا رجع ثم استعمل في المال العائد من الكفار الى المسلمين وشرعا هو مال حصل من الكفار بلا قتال ولا ايجاف خيل كالجزية وعشر التجارة وهو نوعان: أحدهما ما انجل<sup>(١٧)</sup> عنه الكفار وتركوه للمسلمين، او بذلوه للكف عنهم فهذا يخمس ويصرف خمسه الى من يصرف عليه خمس الغنيمة لقوله تعالى:

﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ (الحشر/٤). ويعطى اربعة اخماس للمقاتلة.

وثانيهما: ما أخذ من غير خوف كالجزية وعشور التجار، وهذا النوع مختلف في تخميسه، فبعض الفقهاء يرى ان يخمس كما في النوع الاول وبعضهم يرى عدم تخميسه، ويصرف جميعه في المصالح العامة.

#### ١٠- الجزية

في اللغة مأخوذة من قولهم جزى يَجْزِي، اذا قضى، وشرعا مال يلتزم به كافر بعقد مخصوص، فهي ضريبة على الرؤوس غير المسلم بأدائها الى الدولة الاسلامية اذا ما دخل في الذمة.

#### دليل الجزية:

والجزية ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع. اما الكتاب فقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة/٢٩).

واما السنة، فقول الرسول (ﷺ) لمعاذ (رضي الله عنه): «خذ من كل حالم وحالمة دينارا واحدا او عدله معافر من غير فصل»<sup>(١٨)</sup>. واما الاجماع، فقد ذهب جمهور

١٦- راجع شرح ابن قاسم ص ٨٠ والمهذب للشيرازي ج ٢ ص ٤٢٦

١٧- انجلوا اي انسحبوا او هربوا عنه.

١٨- اخرجه أبو داود والترمذي والنسائي.

الفقهاء الى جواز اخذ الجزية من اهل الكتاب، وذهب الحنفية ومالك والاوزاعي الى ان الجزية تؤخذ من جميع الكفار عدا المرتد واتفقوا على انها تؤخذ من المجوس، لقوله ( عنه ) : «سئوا بهم سنة اهل الكتاب غير ناكحي نسائهم وأكلي ذبائحهم» (١٩).

### شرائط وجوب الجزية:

من شرائط وجوب الجزية:

- ١- البلوغ ٢- العقل. فلا جزية على المجنون ٣- الذكورية، فلا جزية على الانثى والخنثى لقول عمر (رضي الله عنه): «ولا تضربوا الجزية على النساء والصبيان» (٢٠).
- ٤- أن يكون من اهل الجزية، بأن يكون من اهل الكتاب او ممن له شبهة كتاب كالمجوس، واما غير هؤلاء فمختلف فيه، الا المرتد فانه يجب قتله بالاتفاق.

### عقد الجزية:

الجزية تؤخذ من الكفار مقابل حمايتهم والدفاع عنهم، وتسقط اذا عجزت الدولة الاسلامية عن حمايتهم، وهذا العقد يتضمن اربعة اشياء:

الاول: ان يؤدوا الجزية وتؤخذ منهم برفق لا على وجه الاهانة واكلها دينار في كل حول ولا حد لأكثرها ويرى البعض تحديدها باربعة دنانير.

الثاني: ان تجري عليهم احكام المسلمين فيضمنون مايتلفونه على المسلمين من نفس ومال، وإن فعلوا مايعتقدون تحريمه كالزنا اقيم عليهم الحد.

الثالث: ان لا يذكروا دين الاسلام الا بخير.

الرابع: ان لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين كايوائهم من يطلع على اسرار المسلمين وينقلها الى دار الحرب (٢١).

### ١١- الخراج:

هو ما ضرب على أرض الكفار المغنومة عنوة أي قهرا، وتركت بيد اهلها لزراعتها واستغلالها كما فعل عمر بسواد العراق بمشاوراة الصحابة، والارض التي يفرض عليها الخراج تسمى بالاراضي الخراجية.

١٩- رواه البخاري.

٢٠- رواه البيهقي.

٢١- انظر: تفسير الخازن ج ٢ ص ٦٥ والمهذب ج ٢ ص ٢٥٠ وابن قاسم ٨٠.

## انواع الخراج:

### الخراج نوعان:

**الاول:** خراج وظيفة وهو مايفرض على الارض بالنسبة الى مساحتها، ونوع زراعتها، وهذا النوع من الخراج يكون في الذمة لقاء تمكن المزارع من الأرض، ويؤخذ مرة واحدة.

**الثاني:** خراج المقاسمة، وهو ان يكون المفروض جزءا من الخارج منها كالخمس والسدس، ويقدر حسب طاقة الأرض من انتاج، وهذا النوع من الخراج يكون الواجب متعلقا بما يخرج من الارض لا بالتمكن من زراعتها حتى اذا عطل الارض صاحبها مع التمكن من الانتفاع بها لم يجب عليه شيء، وهو يتكرر بتكرر الخارج من الارض.

# المبحث الرابع

## الجنايات

### وفيه مطالب

تمهيد

#### ١- تعريف الجناية:

الجنايات جمع جناية وهي كل فعل محظور يتضمن ضررا سواء أكان على نفسه ام على غيره. وقد تعارف الفقهاء على أن لفظة الجناية تطلق على الاعتداء على النفس وعلى ماديونها. ..

يقال: جنى على نفسه وجنى على غيره، فالجناية على غيره تكون على النفس وعلى الطرف وعلى العرض وعلى المال، والجناية على النفس تسمى قتلا او صلبا او حرقا، والجناية على الطرف تسمى قطعاً او كسرا او شجا وهذا المبحث معقود للجناية على النفس والطرف.

#### ٢- مشروعية القصاص:

القصاص لغة اتباع الاثر، يقال: قص أثره، اذا تبعه ومنه قوله تعالى «فُضِّيه» (القصاص/١١) أي اتبعيه، وشرعا عقوبة مقدره وجبت حقا للعبد، وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ وَالْقَبْدُ بِالْقَبْدِ، وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ (البقرة/١٧٨).

وأما السنة، فقوله (ﷺ): «العمد قود»<sup>(١)</sup>.

واما الاجماع، فقد انعقد الاجماع على وجود القصاص الى اليوم من غير نكير.

#### ٣- حكمة مشروعية القصاص:

من المعقول ان الطباع البشرية والنفوس الشريرة تميل الى الظلم والاعداء وتغيب في استيفاء الزائد، وعدم الرضا بالمعاقبة بالمثل، فلو لم تشرع الأجزية الزاجرة عن التعدي، والقصاص الذي هو المعاقبة من غير زيادة ولا انتقاص لتجراً ذؤو الجهل والحمية على

١- رواه ابن ابي شيبة واسحاق



القتل والفتك والمعاقبة بأكثر من المثل، فيؤدي ذلك الى التفاني وفيه من الفساد ما لا يخفى فاقترضت الحكمة شرع العقوبات الزاجرة والقصاص المنافع من استيفاء الزائد على المثل.

## المطلب الاول القتل

### 1- تعريفه:

هو الفعل المزمق للروح على اختلاف أنواعه.

وأنواع القتل خمسة:

النوع الأول: العمد

وهو أن القتل بسلاح او بما أجري فجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالمحدد من الخشب والحجر.

احكامه:

للعمد احكام، منها القود، أي القصاص لقول الرسول الكريم: (العمد قود) ومنها، المأثم، لقوله تعالى:

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَقَدْ آوَاهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا، وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَلَعَنَهُ، وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (النساء/ ٩٢) ومنها، الحرمان من الميراث لقوله: « ليس لقاتل ميراث»  
شروط وجوب القصاص:

يشترط لوجوب القصاص في القتل العمد اربعة شروط

الأول: ان يكون القاتل بالغاً، فلا قصاص على صبي لقوله (ﷺ): «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيقَ» (٢).

الثاني: ان يكون عاقلاً فيمتنع القصاص من المجنون، ويجب على من زال عقله بشرب مسكر متعمد في شربه.

الثالث: أن لا يكون القاتل اصلاً للمقتول، فلا قصاص على والد بقتل ولده، ولا على الأم بقتل ولدها لقوله (ﷺ): «لا يقاد الوالد بالولد» (٣)، ويقتل الولد بقتل والده لأنه

١- رواه ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهوية في مسنديهما.

٢- رواه احمد وابو داود وابن ماجه والنسائي.

٣- رواه احمد في مسنده والترمذي.

إذا قتل يقتل من يساويه فلأن يقتل بمن هو افضل منه اولى.

الرابع: ان لا يكون القاتل انقص من المقتول بكفر، فلا يجب القصاص على المسلم بقتل الكافر، لما روي عن علي (رضي الله عنه)، انه قال: «من السنة أن لا يقتل مسلم بكافر»<sup>(٤)</sup> ويقتل المسلم بالمسلم والذمي، والذكر بالذكر والأنثى بالأنثى لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى﴾ (البقرة/١٧٨).

ويقتل الذمي بالمسلم، والأنثى بالذكر لأن من يقتل بمن يساويه فلأن يقتل بمن هو اعلى منه اولى، ويقتل بالذكر لأن من يقل بمن يساويه فلأن النبي (ﷺ): «كُتِبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ بكِتَابٍ فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسِّنُّ وَإِنَّ الرَّجُلَ يَقْتُلُ بِالْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِي حَدِّ الْقَذْفِ فَكَانَتْ مِثْلَهُ فِي الْقِصَاصِ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ. وَيُرَى الْحَنْفِيَّةُ أَنَّ الْمُسْلِمَ يَقْتُلُ بِالذَّمِيِّ لِأَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ): «قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ، وَقَالَ: أَنَا أَحَقُّ مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ»<sup>(٥)</sup>. ذلك لأنهما تساويا في عصمة الدم فيستويان في القصاص، وأن عدم القصاص فيه التنفير عن قبول عقد الذمة، وأما قوله (ﷺ): «لا يقتل مسلم بكافر...» أي بكافر حربي<sup>(٦)</sup>.

### سقوط القصاص:

هناك حالات يسقط فيها القصاص: منها عفو الاولياء او احدهم، لأن القصاص حقهم فيملكون اسقاطه، هذا ما اتفق عليه الفقهاء، ولكنهم اختلفوا فيما يجب بعد العفو، فذهب الشافعي الى انه تجب الدية مغلظة حالة في مال القاتل سواء رضي أم لم يرض، وذلك لقوله (ﷺ): «لا تعقل العاقلة عمدا ولا صلحا»<sup>(٧)</sup> وهذا عمد وصلح فلا تتحملة العاقلة ويؤديها القاتل على ماتم الاتفاق عليه من التأجيل والتعجيل والتنجيم<sup>(٨)</sup> لقواه (ﷺ): «المؤمنون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا أو أحل

٤- رواه البخاري واحمد وابو داود.

٥- رواه مالك في الموطأ وابو داود والنسائي.

٦- راجع المذهب للشيرازي ج ٢ ص ١٧٢-١٧٤ وشرح ابن قاسم ص ٧١.

٧- اخرجه البيهقي.

٨- التنجيم في الدين هو ان يقرر سداده في اوقات معلومة متسابقة.

حراما،<sup>(٩)</sup>.

**النوع الثاني: شبه العمد**

وهو أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا بما أجرى مجرى السلاح وكذا إذا نشأ القتل من توالي الضرب بالسوط الصغير.

احكامه:

لشبه العمد احكام منها، أنه لا قصاص فيه لأن القتل لم يصدر عن عمد وفيه دية مغلظة ومنها، حرمان القاتل من الميراث ومنها المأثم لأنه قتل بضرب عمد، ومنها الكفارة<sup>(١٠)</sup>.

**النوع الثالث: قتل الخطأ**

وهو على نوعين: الاول: خطأ في القصد وهو أن يرمي شخصا يظنه صيدا فإذا هو آدمي، أو يظنه حربيا فإذا هو مسلم.

الثاني: خطأ في الفعل وهو أن يرمي هدفا أو صيدا فيصيب ادنيا.

**حكم القتل الخطأ أو موجه:**

للقتل الخطأ احكام، منها الكفارة ودية مخففة لقوله تعالى:

﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ (النساء/٩٢).

ومنها أنه لا اثم فيه في النوعين ومنها الحرمان من الميراث لأن فيه نوع إثم يصح تعليق الحرمان به، وهو بسبب ترك التثبيت والتحرز.

**النوع الرابع: ما أجرى هجرى الخطأ:**

وذلك مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله، ان حكمه حكم الخطأ، معذور كالمخطيء.

حكمه:

للقتل الذي جرى الخطأ احكام منها: الكفارة، والدية والحرمان من الارث.

**النوع الخامس: القتل بالتسبب:**

وهو تصرف شخص في موت اخر بلا قصد ومباشرة منه، وذلك كمن يحفر بئرا في الطريق العام ولا يحتاط في الامر بوضع غطاء عليه فيأتي عابر سبيل ويقع فيها فتأتيه منيته.

٩- رواه الترمذي.

١٠- راجع الهداية ج٤ ص١٥٨ والاختيار ج٥ ص٢٢-٢٤.

## حكمة:

من احكامه : ا- الدية على العاقلة لانه سبب التلف وهو متعد فيما وضعه او حفره.  
ب- لاكفار فيه لانه لم يقتل حقيقة ج- لا إثم فيه لعدم الصد. د- لايتعلق به حرمان الميراث، لأن القتل منه معدوم والحق بالقتل في حق الضمان لأولياء المقتول، وفي غير ذلك لايعتبر قتلا ولا تجري عليه احكامه<sup>(١١)</sup>.

## مسائل:

١- مسألة قتل الجماعة بواحد:

تقتل الجماعة بالواحد لما روي عن سعيد بن المسيب (رضي الله عنه): «أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قتل سبعة انفس من اهل صنعاء قتلوا رجلا، وقال: لو تمالأ عليه اهل صنعاء لقتلهم<sup>(١٢)</sup>» ولأنه لو لم يجب القصاص على كل واحد منهم لجعلوا الاشتراك طريقا الى اسقاط القصاص وسفك الدماء.

٢- مسألة قتل الواحد بالجماعة:

يقتل الواحد بالجماعة اكتفاء، وصورتها رجل قتل جماعة فإنه يقتل، ولا يجب عليه شيء اخر من الدية لأنه إذا اجتمع الأولياء على قتله وزهوق روحه لا يتبعض، فإن قتله أحدكم سقط حقُّ الباقيين لأن حقهم في القصاص وقد فات وصار كما اذا مات فيسقط القصاص لفوات محله.

وذهب الشافعية الى أنه إن قتل واحدا بعد واحد قتل بالأول، ولأولياء الباقيين الديات، وان قتلهم دفعة اقرع بين اولياء المقتولين فمن خرجت قرعته قتل به وللباقيين الديات.

٣- من اشترك في القتل العمد مع من لايجب القصاص بقتله يسقط عنه القصاص فتجب عليه دية، وذلك كمن يشترك في القتل مع والد المقتول خلافا لأبي يوسف.

## المطلب الثاني في الكفارة

من قتل من يحرم عليه قتله سواء اكان المقتول مسلما ام كافرا له أمان وهو من أهل

١١- راجع اللباب ج ٢ ص ١٤٢- ١٤٢ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٠٢ والاختيار ج ٥ ص ٢٢.

١٢- رواه مالك في الموطأ.

الضمان<sup>(١٣)</sup>. وجبت عليه الكفارة لقوله تعالى:

﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ (النساء/٩٢)

وتجب الكفارة في شبه العمد، والخطأ، وبالسبب.

والكفارة مشروعة وظاهرة في هذه الاقسام، عدا العمد حيث انفرد الشافعية بالقول بالكفارة فيه معللين لذلك بأن القاتل عمداً أغلظ إثماً مما كان قتله خطأ فكانت الكفارة المشعرة بالطهارة اليق به من قاتل الخطأ.

ويرى الجمهور أنه لا كفارة في القتل العمد، لأن الشارع قد شدد في أمر القاتل، والدية إذا عفا الأولياء فلا يزداد على ذلك.

### مسائل:

إذا اشترك جماعة في قتل واحد وجب عليهم كفارة وإذا قتل كافر مسلماً لا تجب عليه الكفارة لأنه ليس أهلاً للعبادة والطهارة، والصبي والمجنون إذا صدر منهما القتل تجب عليهما الكفارة عند الجمهور خلافاً لأبي حنيفة.

### تعريف الكفارة:

والكفارة لغة مأخوذة من الكفر وهو الستر<sup>(١٤)</sup> وشرعاً عتق رقبة مؤمنة، فمن لم يجبد فصيام شهرين متتابعين، ومن لم يستطع عتق الرقبة أو الصوم ففيه قولان: الأول: قول الجمهور وهو أنه لا يجزيء الاطعام، أي اطعام ستين مسكيناً في كفارة القتل، لأن الكفارات لا تعلم إلا بالنص، ولا نص فيه. الثاني: للشافعية فهم يرون أنه يلزمه -إطعام ستين مسكيناً قياساً على كفارة الظهار، والجماع في نهار رمضان<sup>(١٥)</sup>.

## المطلب الثالث

## القصاص في الأطراف

اتفق الفقهاء على وجود القصاص في الأطراف إذا تكافأ الجاني والمجني عليه، والقاعدة هي كل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الأطراف

١٢- المرتد لا أمان له.

١٤- الكفارة عبارة عن الفعلة والخصلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة أي تسترها وتمحوها وهي فعالة للمبالغة كقتالة وضاربة. راجع النهاية لابن الأثير.

١٥- راجع المهذب ج٢ ص ٢١٧ والاختيار ج٥ ص ٢٦ والميزان ج٢ ص ١٥٤ والرحمة في اختلاف الأمة ج٢ ص ١٤٠.

- فعل هذا يشترط لوجوب القصاص في الأطراف شروط القصاص في النفس نفسها، ويضاف اليها شروط اخرى وهي:
- ١- الاشتراك في الاسم الخاص للطرف المقطوع اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى فلا تقطع يسرى بيمنى ولا العكس.
  - ٢- ان لا يكون بأحد الطرفين شلل فلا تقطع يد او رجل صحيحة بشلاء وهي التي لاعمل لها، واما الشلاء فتتقطع بالصحيحة.
  - ٣- ان يكون القطع من المفصل كمرفق وكوع. وما لامفصل فيه لا قصاص فيه.
  - ٤- ان يتساوي الطرفان في الدية.
- واختلف الفقهاء في الجروح، فالحنفية يرون وجوب القصاص فيها، وفي شجة يمكن فيها المائلة. والشافعية يرون أن لا قصاص في الجروح في سائر البدن لعدم ضبطها إلا الموضحة للعظم في اي موضوع من البدن من غير كسر، ويعتبر قدر الموضحة بالمساحة طولاً في قصاصها<sup>(١٦)</sup>.

---

١٦- راجع فيض الغفار ج٢ ص ٨٤ وشرح ابن قاسم ٧١ والهداية ج٤ ص ١٦٦.

## المبحث الخامس

# الديات

### المطلب الاول

### في التعريف والتقسيم

الديات جمع دية، وهي مال بسبب جنائية على نفس او طرف، وهي على قسمين:

الأول: دية مغلظة:

وهي مائة من الابل = ٣٠ حقة و ٣٠ جذعة و ٤٠ خلفه في بطونها اولادها، هذا عند الشافعية، وغيرها يرى انها = ٢٥ حقة و ٢٥ جذعة و ٢٥ بنت لبون و ٢٥ بنت مخاض<sup>(١)</sup>.

والدية المغلظة تجب في:

١- القتل العمد اذا تعذر القصاص.

٢- القتل شبه العمد.

الثاني: الدية المخففة:

وهي مائة من كل الابل كما روي عن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) قال، قال

رسول الله (ﷺ) في دية الخطأ: «٢٠ حقة ٢٠ بنت مخاض، ٢٠ بنت لبون، ٢٠ ابن لبون»<sup>(٢)</sup>.

اتفق الفقهاء على ان في قتل الخطأ الدية المخففة على العاقلة. واختلفوا في قتل العمد للصببي والمجنون، فذهب البعض الى ان عمدهما خطأ فتجب عليهما دية مخففة وذهب البعض الى ان عمدهما عمد فتجب عليهما دية مغلظة.

والدية اما ان تكون من الابل وهي كما ذكرنا او من الدنانير وهي الف دينار او من الدراهم وهي عشر الاف درهم عند الحنفية وعلى رأي غيرهم اثنا عشر الف درهم ولا تغليظ سواء في الدية المغلظة ام المخففة، الا أنه اذا غلظت الدية زيد عليها ثلث المخففة ففي الفضة مثلاً يجب ستة عشر الف درهم.

١- الحق: الناقة التي اتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة: والجذعة: التي دخلت في السنة الخامسة. والخلفة: الناقة الحامل.

٢- رواه ابو داود، وبنت مخاض: الناقة التي اتمت سنة ودخلت في الثانية وبنت لبون، الناقة التي دخلت في السنة الثالثة وابن لبون، الجمل الذي دخل في السنة الثالثة.

## المطلب الثاني

### دية المرأة والكتابي

أولاً: دية المرأة:

دية المرأة على نصف دية الرجل في النفس وفي الطرف، روي ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن عباس ما اتفق عليه الفقهاء.

ثانياً: دية الكتابي:

أما دية الكتابي فذهب الشافعية والمالكية الى أنها على النصف من دية المسلم لقوله (ﷺ): «عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين»<sup>(٣)</sup>، وذهب الحنفية الى ان دية الكتابي والمعاهد كدية المسلم.

مسألة:

كل عمد سقط فيه القصاص كأن يكون القاتل اصلاً للمقتول. أو مع القاتل صبي، أو عفا أحد الأولياء فالدية في مال القاتل في ثلاث سنين وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل، وتجب حالاً الا اذا اشترط التأجيل.

## المطلب الثالث

### مقدار الدية في الأطراف

تجب دية النفس كاملة في قطع الأطراف الآتية: اليدين، والرجلين والأذنين، والشفتين، والجفون الأربعة، واللسان، وذهاب الكلام، وذهاب البصر من العينين، وذهاب السمع من الأذنين، وذهاب الشم، وذهاب العقل، ويفهم من «ذهاب» حتى ولو كان العضو باقياً، وكذا تجب دية النفس بقطع الذكر والانثيين «البيضتين» ولو من عنيز ومحبوب.

القصاص في الجروح: وما يجب فيها من الدية

لاقصاص في الجروح الا في الموضحة للعظم في أي لموضع من البدن من غير كسر ويعتبر قدر الموضحة بالمساحة طولاً وعرضاً في قصاصها، وإذا سقط القصاص تجب الدية وهي خمس من الأبل.

٢- رواه أبو داود والنسائي.



## أقسام الجروح:

**الجروح قسمان: الأول، شجاج، وتكون في الرأس والوجه وهي عشر:**

- ١- الخارصة، وهي التي تشق الجلد. ٢- الدامية ماتدميه. ٣- الباضعة تقطع اللحم.
  - ٤- المتلاحمة وهي التي تنزل في اللحم. ٥- السمحاق وهي التي تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم، وفي هذه الخمسة حكومة عدل.
  - ٦- الموضحة وهي أن تكشف عن العظم ففيها خمس من الأبل.
  - ٧- الهاشمة وهي التي تهشم العظم، وفيها عشر من الأبل.
  - ٨- المنقلة، وهي ما تنقل العظم من مكان إلى آخر، وفيها خمسة عشر من الأبل.
  - ٩- المأمومة وهي التي تصل إلى أم الدماغ وهي جلدة رقيقة تحيط بالدماغ وفيها ثلث الدية.
  - ١٠- الدامغة وهي التي تصل إلى الدماغ، وفيها أرش المأمومة وهو ثلث الدية، وفي الزيادة حكومة عدل، لأن خرق جلد الدماغ بعد المأمومة فوجب لأجلها حكومة، هذا ما قاله أبو الحسن الماوردي البصري<sup>(٤)</sup> ولا قصاص إلا في الموضحة فقط.
- الثاني: جروح فيما سوى الرأس والوجه، وهي قسمان:
- جائفة وهي التي تصل إلى الجوف وفيها ثلث الدية. وغير جائفة.

٤- راجع المذهب للشيرازي ج ١٩٨-١٩٩ وشرح ابن قاسم ٧٢ وفيض النفار ج ٢ ص ٨٤ واللباب ج ٢ ص ١٥٨.

## البحث السادس

### في الكراهة

### وفيه مطالب

تمهيد: معنى الكراهية

المكروه غير المحبوب، وهو حرام عند محمد بن الحسن الا أنه لما لم يجد فيه نصا لم يطلق عليه الحرمة، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف هو الى الحرام أقرب لتعارض الأدلة فيه، وتغليب جانب الحرمة. لقوله (ﷺ): «ما اجتمع الحرام والحلال الا وقد غلب الحرام الحلال»<sup>(١)</sup>.

### المطلب الاول

### في استعمال الذهب والفضة

اتفق الفقهاء على حرمة لبس الحرير للرجل وجوازه للمرأة، وعلى اتخاذ الانية من الذهب، والفضة، وعلى حرمة الذهب والفضة او التحلي بأحدهما للرجل دون المرأة لما روي عن علي (رضي الله عنه): «أن رسول الله اخذ حريرا فجعله عن يمينه، وذهبا فجعله عن يساره ثم قال: إن هذين حرام على ذكور امتي»<sup>(٢)</sup> ولما روي عنه (ﷺ): «لا تلبسوا الحرير ولا الديباج. ولا تشربوا في أنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها»<sup>(٣)</sup>.

وروي ايضا أنه (ﷺ) رأى خاتما من ذهب في يد رجل فترعه وطرحه وقال: «يعمد احدكم الى جمرة من نار فيجعلها في يده» فقيل للرجل بعدما ذهب رسول الله (ﷺ): «خذ خاتمك انتفع به، فقال: لا اخذه وقد طرحه رسول الله (ﷺ)»<sup>(٤)</sup>.  
ويجوز لبس الخاتم من الفضة للرجل لما روي عن ابن عمر (رضي الله عنهما): «اتخذ

١- رواه ابو داود.

٢- رواه ابو داود والنسائي.

٣- رواه مسلم والبخاري.

٤- رواه مسلم.

النبي (ﷺ) خاتما من ورق وكان في يده، ثم كان في يد ابي بكر. ثم كان في يد عمر ثم في يد عثمان حتى وقع في بئر أريس نقشه: محمد رسول الله»<sup>(٥)</sup>.

وقد اتفق الفقهاء، على جواز تحلية السيف والمصحف، وعلى اتخاذ الاسنان والانف من الذهب والفضة، فعن عرفجة بن سعد قال: «اصيب انفي يوم كلاب<sup>(\*)</sup> في الجاهلية فاتخذت انفا من ذهب»<sup>(٦)</sup> فيجوز لبس الحرير للرجل لعلة كالجرب لما روي عن انس (رضي الله عنه) انه قال: «رخص النبي (ﷺ) للزبير وعبدالرحمن في لبس الحرير لحكمة بهما»<sup>(٧)</sup>

ولا بأس بتوسده وافتراشه لأن النهي ورد في اللبس وهذا دونه فلا يلحق به وروي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) انه كان له مرفقة حرير على بساطه»<sup>(٨)</sup>.

## المطلب الثاني في آلة اللهو

الشطرنج والنرد لهو مكروه<sup>(٩)</sup>، لأنه عبث، هذا إذا لم يقامر به فإن قامر فهو ميسر، والميسر حرام بالنص، وهو اسم لكل قمار. قال (ﷺ): «لهو المؤمن باطل إلا ثلاثاً: تأديبه لفرسه ومناضلته عن قوسه، وملاعبته مع أهله»<sup>(١٠)</sup> وقال (ﷺ): «كل ما ألهى عن ذكر الله وعن الصلاة فهو ميسر»<sup>(١١)</sup>.

وحكي عن الامام الشافعي أباحة اللعب بالشطرنج، لما فيها من شحذ الخواطر وتذكية الافهام.

٥- رواه البخاري. وبئر أريس في المدينة. وكان الناس يجلسون حول الابار وربما يدلون ارجلهم في مانها للتبرد.

٦- رواه الترمذي

٧- رواه الشيخان.

٨- رواه ابن سعد في الطبقات. وابو نعيم في الحلية. والبخاري في الأدب المفرد.

(\*) كلاب: اسم واد بين الكوفة والبصرة كانت به واقعة عظيمة للعب.

٩- الشطرنج لعبة مشهورة معرب شترلك، بالفارسية اي ستة الوان، وذلك لأن له ستة اصناف من القطع يلعب بها فيه. والنرد وضعها احد ملوك الفرس. وتعرفها العامة بلعب الطاولة راجع منع الطلاب ٧٨٢، ٢٧٠.

١٠- رواه اصحاب السنن الاربعة في الجهاد.

١١- رواه البيهقي في شعب الايمان.

## المطلب الثالث في وصل الشعر ونحوه

قال رسول الله (ﷺ): «لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة والموشرة، والنامصة والمتنمصة» (١٢).  
الواصله هي التي تصل الشعر بشعر غيره، او التي توصل شعرها بشعر اخر زورا والمستوصلة هي التي توصل لها ذلك بطلبها.  
والواشمة هي التي تشم الوجه والذراع. وهو ان تغرز الجلد بآبرة ثم يحثى بكحل او نيل فيزرق، والمستوشمة التي يفعل بها ذلك.  
والواشرة التي تفلج اسنانها، اي تحدها وترقق اطرافها، تفعله العجوز تشبها بالشواب. والموشرة هي التي تنتف الشعر من الوجه، والنامصة هي التي تأخذ من شعر حاجب غيرها وترققه ليصير حسنا والمتنمصة هي التي يفعل بها ذلك بأمرها (١٣).

## المطلب الرابع الاحتكار

يكره الاحتكار في اقوات الادمييين والبهائم ان كان في بلد يضر الاحتكار بأهله، واما اذا لم يضر فلا بأس، والأصل فيه قوله (ﷺ): «الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون» (١٤).  
وجه كراهية الاحتكار انه يخلو به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم وتضييق الأمر عليهم. بخلاف ما اذا لم يضر بأهل البلد كأن يكون كثيرا. لأن حبس ملكه من غير إضرار بغيره.  
والاقوات التي يكره الاحتكار فيها هي مثل الحنطة والشعير، أو مثل التبغ للحيوان. وقال أبو يوسف: كل ما أضر حبسه بالعامه فهو احتكار، وان كان ذهباً او فضة او ثيابا. فهو يراعي حقيقة الضرر ان هو المؤثر في الكراهية، وأبو حنيفة يعتبر الضرر في المعهود المتعارف يعني الأقوات.  
ومدة الاحتكار قدرها بعض الفقهاء بأربعين يوماً لقوله (ﷺ): «من احتكر طعاما

١٢- رواه الشيخان.

١٢- راجع الاختيار ج٤ ص١٦٤.

١٤- رواه ابن عساکر، وابن ماجه.

أربعين ليلة، فقد بريء من الله وبريء الله منه» (١٥).

## المطلب الخامس

### التسعير

لا ينبغي للأمام أن يسعر على الناس لقوله (تعالى): «لا تستعروا فان الله هو المسعر القابض الباسط الرازق» (١٦) ولأن الثمن حق العاقد فالية تقديره فلا ينبغي التعرض لحقه الا اذا تعلق به ضرر العامة، ورفع الأمر الى القاضي فله ان يأمر المحتكر ببيع ما فضل عن حاجته وينهاه عن الاحتكار، واذ رفع اليه الأمر ثانية عززه على ما يرى زجرا له، ودفعاً للضرر عن الناس. فأن كان تجار الطعام يتعدون عن القيمة وعجز القاضي عن صيانة حقوق العامة الا بالتسعير فله التسعير بمشورة اهل الرأي والبصيرة (١٧).

## المطلب السادس

### النظر الى الاجنبية

لا يجوز النظر الى المرأة الاجنبية الا الى الوجه والكفين بشرط عدم الخوف من الشهوة، وان خاف الشهوة فلا يجوز، ويجوز للحاكم والشاهد في الصورتين لما فيه من الضرورة لأجل الحكم وتحمل الشهادة ان لا يمكن ذلك من غير النظر ويجوز ايضا عند الضرورة كالطبيب والمراد بالزينة مواضعها لأن النظر الى نفس الثياب والحلي حلال للأجانب ومواضع الزينة هي: الرأس موضع الاكليل (١٨) والشعر موضع القماص، والأذن موضع القرط والعنق موضع القلائد، والصدر موضع الوشاح، والساق موضع الخلل والعضدان موضع الدمليج (١٩).

١٥- رواه احمد والحاكم والدارقطني.

١٦- رواه الترمذي وابو داود وابن ماجه.

١٧- راجع الهدية ج٤ ص ٩٢-٩٣.

١٨- أكليل الوجه نواحيه، وما احاط به الجبين.

١٩- الدمليج: الحجر الأملس، والعضد من الحلي.

قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا

مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ

خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٢٠﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ

وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ

بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ

أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ

أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَاءِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ

أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ

لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ

مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢١﴾

## المطلب السابع

### في المصافحة والمعانقة والتقبيل

يكره أن يقبل الرجل فم الرجل أو شيئاً منه، أو يعانقه، وقال البعض بجوازهما لما روى أن النبي (ﷺ): «عانق جعفرا بن أبي طالب حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيه وكان يوم فتح خيبر وقال لا أدري بأي الأمرين أسر بفتح خيبر أم بقدم جعفر» (٢٠). ولا بأس بالمصافحة فإنها سنة قديمة متوارثة بين المسلمين ولما روي عن أنس (رضي الله عنه) أنه قال: قلنا يارسول الله أينحني بعضنا لبعض؟ قال: لا، قلنا: ايصافح بعضنا بعضا؟ قال: نعم (٢١).

---

٢٠- راجع الاختيار ج٤ ص ١٥٤-١٥٧ والهدية ج٤ ص ٨٢-٨٥.

٢١- راجع دور الحاكم في شرح غرر الأحكام.

## القسم الثاني

وفيه مباحث

١- أدب القاضي

٢- الدعوى

٣- الاقرار

٤- الشهادات



## البحث الاول

### أدب القاضي

ويقصد به الأخلاق الحميدة، والصفات الحسنة، التي يكون عليها القاضي في نفسه وفي عمله، والتزامه بما ندب إليه الشرع، من بسط العدل، ورفع الظلم وترك الميل، والمحافظة على حدود الشرع<sup>(١)</sup>.

معنى القضاء:

والقضاء في اللغة يطلق ويراد به معان، منها:

الالزام، ولذلك سمي الحاكم قاضياً لأنه يلزم الناس الاحكام ومنها التقدير، يقال: قضى الحاكم على فلان بالانفقة، أي قدرها عليه ومنها الأمر، ومنه قوله تعالى:

﴿وَقَدَّمْنِي لِرَبِّكِ الْأَعْيُنَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (الاسراء/٢٣).

أي أمر ومنها إقامة شيء مقام غيره، ومنه قولهم: قضى فلان دينه، أي أقام مادفعه إليه مقام ما كان في ذمته.

وغير ذلك من المعاني.

والقضاء في الاصطلاح يطلق ويراد به فصل الخصومات بقول ملزم صادر عن ذي ولاية عامة.

دليل مشروعيتها:

اهتمت الشريعة الاسلامية بالقضاء كثيراً، وقد قامت على مشروعيتها الأدلة من الكتاب والسنة والاجماع والعقل:

فأما الكتاب: فأيات كثيرة منها قوله تعالى:

﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (ص/٢٦).

وقوله:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء/٦٥).

١- انظر حاشية رد المختار ج ٥ ص ١٥٢ وتبصرة الحكام ج ١ ص ١٢ وقضاء المظالم في الاسلام للدكتور شوكت عليان ص ٤٤-٤٨.

وقوله:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا. وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْقَدْلِ﴾ (النساء/٥٨).

وقوله:

﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ (المائدة/٤٩).

وأما السنة فقد حكم النبي (ﷺ) بين الناس وبعث علياً قاضياً الى اليمن<sup>(٢)</sup> ومعاذاً، وقال لمعاذ «كيف تقضي اذا عرض لك قضاء؟» قال: أقضي بكتاب الله، قال: «فان لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله. قال: «فان لم تجد في سنة رسول الله؟» قال: اجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله (ﷺ) صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله»<sup>(٣)</sup>.

وأما الاجماع:

فقد اجتمعت كلمة المسلمين على مشروعية منذ عصر الخلفاء الراشدين حتى وقتنا هذا، فقد حكم الخلفاء الراشدون بين الناس، وقلدوا القضاة والحكام: فحكم أبو بكر (رضي الله عنه) بين الناس، وقلد شريحا القضاء في الكوفة<sup>(٤)</sup>، وحكم علي (رضي الله عنه) بين الناس وبعث عبدالله بن مسعود الى بصرة قاضياً وناظراً<sup>(٥)</sup>. وبقي أولو الامر منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا يولون من يفصل بين الناس ولم ينكره احد، فصار فعلهم اجماعاً.

وأما العقل: فلا يزال الناس في حاجة الى اقامته، رفعا للظلم، واحقاقا للحق، وتطبيقاً للعدل الذي أمرنا به بقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ (النساء/١٣٥).

ولان المجتمعات لاتخلوا من الخصومات والنزاع؛ لما في طباع الناس من التنافس والتغالب، فيتحتّم قودهم الى الحق، وتحقيق التناسف بينهم، بالقضاء القاطع لخصوماتهم، فلا بد من حاكم ينصف المظلوم ويعيد اليه حقه، ولا يقدر الامام أن يفصل بنفسه تلك الخصومات لكثرتها، لذلك دعت الضرورة الى تعيين القضاة، ومنحهم الصلاحية للقضاء، ودعمهم الكافية لتعزيز الاحكام الصادرة عنهم.

٢- رواه الحاكم (المستدرک: ٩٢/٤) وأبو داود (السنن: ٢٠١/٢ رقم ٢٥٨٢)، وغيرهما.

٣- رواه ابو داود (السنن: ٢٠٢/٢ رقم ٢٥٩٢) والترمذي: (السنن: ٢٩٤/٢، رقم ١٢٤٢).

٤- السنن الكبرى: ٨٢/١٠، الكامل: ٧٧/٢.

٥- طبقات ابن سعد: ١١٩/٢/٢.

## الفرق بين القضاء والافتاء:

ويختلف القضاء عن الافتاء بما في القضاء من الالتزام، فان قضاء القاضي ملزم للخصمين يجب ان يتقيدا به، وفتوى المفتي غير ملزمة للمستفتي.

### حكم القضاء:

لما كان القضاء ذا اهمية كبيرة وخطر جسيم، فيه يتناصف الناس، وبه يعود الحق الى امله، وبغيره تضطرب الأمور وتضيع الحقوق، لذلك كان على مجموع الأمة فرضا على الكفاية اذا قام به احدهم سقط عن الباقيين واذا امتنع الناس من اقامته اثموا كلهم، فهو كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. قال (عليه السلام): «كيف تقدر أمة لا يؤخذ من شديدهم لضعيفهم»<sup>(٦)</sup> إلا انه بالنسبة للفرد قد تعتوره الاحكام الخمسة حسب الشخص المكلف بالقضاء:

أ- فقد يكون فرضاً عينياً على شخص بعينه إذا لم يكن هناك من يصلح للقيام به غيره.

ب- وقد يكون مستحباً اذا وجد من يصلح له، ولكنه هو اصلح منه.

ج- وقد يكون مباحاً اذا تساوى هو وغيره في القيام به.

د- وقد يكون مكروهاً اذا وجد من هو اصلح منه.

هـ- وقد يكون حراماً اذا تيقن الشخص من نفسه العجز عنه.

### الدخول في القضاء:

وقد كره الصحابة والتابعون والفقهاء الدخول في القضاء لمن يخاف العجز عن القيام

به، لكثرة الأحاديث او لأخبار الواردة بشأن التنفير من تولي القضاء، والتحذير من

طلب الدخول، منها قوله: (عليه السلام): «من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين»<sup>(٧)</sup>.

وقوله: «من سأل القضاء أو جعل قاضياً وكل الى نفسه، ومن أجب عليه نزل عليه

ملك يسدده»<sup>(٨)</sup>.

وقد امتنع من الدخول فيه كثيرون، تحرزا من الوقوع في المحذور وتحفظا من ارتكاب

الظلم.

٦- رواه ابن حبان من حديث جابر (موارد الظمان: ٢٧٤ رقم ١٥٥٤).

٧- رواه كثير من اصحاب السنن عن ابي هريرة منهم: ابو دلود (سنن: ٢/٢٩٨ - ٢٩٩

رقم ٣٥٧١ - ٣٥٧٢). والترمذي (سنن: ٢/٢٩٢ رقم ١٢٤٠).

٨- رواه الترمذي (سنن: ٢/٢٩٢ رقم ١٢٢٨) وابن ماجه (سنن: ٢/٧٧٤ رقم ٢٢٠٩).

الا انه اذا وثق الشخص من نفسه بقدرته عليه وقيامه به على وجهة الصحيح، فلا بأس به، وقد وردت اخبار في الترغيب فيه كقوله (عليه السلام): «يوم من امام عادل افضل من عبادة ستين سنة، وحد يقيم في الارض بحقه أركى من مطر أربعين يوماً»<sup>(٩)</sup>.

### أهلية القضاء:

ولا تصح ولاية القاضي حتى يستجمع الصفات التي تؤهله للقضاء. وهذه الصفات منها ما هو متفق عليه. ومنها ما هو مختلف فيه:

#### الصفات المتفق عليها:

- ١- البلوغ: فلا يصح تقليد الصبي ولاية القضاء، لانه غير أهل للشهادة ومن المعلوم أن صلاحية الشخص للقضاء تعتبر بصلاحيته للشهادة.
- ٢- العقل: فلا يصح ان يقلد القضاء مجنون او معتوه.
- ٣- الاسلام: فلا يصح قضاء الكافر بين المسلمين، لانه لا ولاية لكافر على مسلم لقوله تعالى:

﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء/١٤١).

فاذا خرج الامر عن حد الاختيار فتولى السلطة حاكم ظالم ذو شوكة، فولى قاضيا كافرا او غيره ممن لم تتوفر فيه صفات الأهلية فهذا قاضي ضرورة، تنفذ احكامه، لئلا تتعطل مصالح الناس على الرغم من أن توليته مخالفة للشرع.

وهذا هو الذي اتفقوا عليه في هذه النصفة، أما قضاء الكافر بين غير المسلمين كما لا يصح قضاؤه بين المسلمين.

١- سلامة حواس السمع والبصر والكلام، فلا يجوز قضاء الأصم، ولا الأعمى، ولا الأخرس، وذهب المالكية الى جواز قضائهم.

٢- العدالة: فلا يصح قضاء الفاسق كما لا تجوز شهادته، ولو قضى لا ينفذ قضاؤه. وذهب الحنفية الى ان العدالة شرط الأولوية، وعلى هذا فان الفاسق تصح توليته القضاء، ولو قضى صح قضاؤه لحاجة الناس، لكن ينبغي ان لا يولي، إذ الأولى لديهم ان يكون القاضي عدلا، كما أن الأولى أن القاضي لا يقضي بشهادة الفاسق، مع هذا إذا قضى بشهادة الفاسق - من غير علمه - ينفذ قضاؤه.

وقد اتفق الجميع على ان الحدود في قذف لاتصح توليته القضاء كما لاتصح شهادته.

٩- رواه الطبراني في الكبير والوسط وإسحق بن راهوية من حديث ابن عباس نصب الراية: (٦٧/٤).

٢- الذكورة: فلا يصح تقليد امرأة القضاء عند الجمهور، لقوله تعالى:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (النساء/٣٤).

ولقوله (ﷺ): «لن يفلح قوم ولوا امرهم امرأة»<sup>(١٠)</sup>. وذهب ابو حنيفة الى انه يصح قضاؤها في الاموال، أي في القضاء المدني، ولا يصح في الحدود والقصاص. وذهب ابن جرير الطبري الى جواز قضائها قياسا على جواز فتياها.

٤- الاجتهاد: بأن يكون عالما بالكتاب، والسنة، والاجماع، والاختلاف والقياس، ولغة العرب، والفقه، وغير ذلك مما يعين على الاجتهاد مع العقل والفهم والامانة والتدين وأن يكون من أهل الشهادة، فلا يصح ان يؤلى العاصي او الجاهل بالاحكام الشرعية، فلاشك في أن العالم الفضل من الجاهل قال تعالى:

﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر/٩).

وقال:

﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة/٤٩)

والجاهل لا يستطيع ان يحكم بما انزل الله لانه لايعلمه، وروى بريدة عن النبي (ﷺ) انه قال:

«القضاء ثلاثة: اثنان في النار وواحد في الجنة، قاض عرف الحق ففضى به فهو في الجنة، وقاض قضى فهو يجهل في النار، وقاض عرف الحق فجار فهو في النار»<sup>(١١)</sup>. وذهب جمهور الحنفية الى انه لايشترط أن يكون القاضي مجتهدا فيجوز توليه غير المجتهد، ويحكم بفتوى غيره، لأن الغرض فصل الخصومات وفق الشرع، وهذا يتم بتقليده غيره ولكن الأولى عندهم أن يكون مجتهدا<sup>(١٢)</sup>.

### آداب القضاة:

للقضاء أدب كثيرة، أجملها رسالة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (أو عهده) الى أبي موسى الأشعري التي تسمى سياسة القضاة (أو دستور القضاة) واليك نصها

١٠- رواه البخاري في المغازي عن أبي بكر (صحيح البخاري ٦٠/٢). وهو عند الحاكم وابن حبان واحمد مطولا (المقاصد الحسنة: ٢٤ رقم ٨٧٨).

١١- أخرجه اصحاب السنن والحاكم والبيهقي من حديث بريدة (تلخيص الحبرة ١٨٥/٤ رقم ٢٠٨٢) وانظر جامع الأصول: ٥٤٥/١٠ رقم ٧٦٣٣.

١٢- لنظر في اهلية القضاء: المغني والشرح الكبير ج١١ ص٢٨٠، بداية للمجتهد ج٢ ص٤٩٩ وبدائع الصنائع ج٢٧ وشرح الدر المختار للحصفي ج٢ ص٢٤٢.

رواه الدار قطني بسنده الى أبي المليح الهذلي «أما بعد فان القضاة فريضة محكمة، وسنة متبعة فافهم اذا ادلى اليك بحجة، وانفذ الحق اذا وضح، فانه لاينفع تكلم بحق لانفاذ به، وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك، حتى لايبأس الضعيف من عدلك، ولا يطمع الشريف في حيفك، البينة على من ادعى واليمين على من انكر، والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا، لايمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك ان تراجع الحق الحق فان الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل، الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب أو السنة. اعرف الأمثال والأشباه، ثم قس الامور عند ذلك، فاعمد الى أحبها عند الله، واشبهها بالحق، فيما ترى، واجعل لمن ادعى بينة امدا ينتهي إليه، فان احضر بينه أخذ بحقه وإلا وجهت القضاء عليه، فان ذلك أجلى للعمى، وأبلغ في العذر. المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودا في حد أو مجربا في شهادة زور، أو ظنينا في ولاء أو قرابة، إن الله تولى منكم السرائر، ودرا عنكم البيئات وايك والقلق والضجر والتأذي بالناس والتنكر للخصوم في مواطن الحق التي يوجب الله بها الأجر ويحسن بها الذخر، فانه من يصلح نيته فيما بينه وبين الله ولو على نفسه يكفه الله ما بينه وبين الناس. ومن تزين للناس بما يعلم الله منه غير ذلك يُشئنه الله، فما ظنك بثواب الله عز وجل من عاجل رزقه وخزائن رحمته؟ والسلام عليك(١٣).

فآداب القضاة كثيرة جدا نستطيع أن نذكر من هذه الرسالة، ومما ذكره الفقهاء

مايأتي:

١- المشورة: فيستحب للقاضي أن يجلس معه جماعة من أهل الفقه الأمانة، ليستشيرهم في ما يجله من الأحكام، عملا بقوله تعالى:

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران/١٥٩)

فاذا اتفقوا على أمر قضى به، وإن اختلفوا أخذ بأحسن أقاويلهم، وقضى بما رأى

صواباً.

٢- التسوية بين الخصمين امام القضاء في الدخول، والمجلس، واللفظ والالتفات، فيجلسهما بين يديه، لا عن يمينه، ولا عن شماله، ولا يلقي أحدهما حجة، ولا يضحك في وجه أحدهما دون الآخر، ولا يضيف أحدهما، ولا يرفع صوته على أحدهما، بل لابد من المساواة بينهما في كل شيء:

١٣- سنن الدار قطني: ٢٠٦/٤-٢٠٧ وقد رواه كثيرون غيره انظر حاشية أدب القاضي للخصاف تأليف

ابن مازة ٢١٣/١-٢١٤.

والاصل في ذلك قوله (ﷺ): «من ابتلي بالقضاء بين الناس فليعدل بينهم في لحظة وإشارته ومقده».

وحديثه الآخر: «من ابتلي بالقضاء بين الناس فلا يرفعن صوته على احد الخصمين ما لا يرفع على الآخر» (١٤).

٣- الانتباه الى الخصمين، والתיقظ، وفهم قولهما جيدا، واصله قول عمر: «فافهم إذا أدلي اليك».

٤- لا يحكم على أحد حتى يسمع من الثاني. واصله قوله (ﷺ): «إذا جلس بين يدك الخصمان فلا تقض لاحدهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول» (١٥).

٥- ان يكون مستقر النفس مطمئن البال، فلا يقضي وهو غضبان، او ضجر، أو قلق وأصل ذلك قوله (ﷺ): «لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان» (١٦)، وقوله «لا يقضي القاضي إلا وهو شبهان ريان» (١٧).

٦- التعفف والأمانة وصيانة النفس عن كل ما يريب.

٧- أن لا يقبل دعوتها ولا هديتها، وأن كان يستجب له حضور الدعوات العامة، ويعود المرضى، ويشهد الجنازة وغير ذلك من اعمال البر.

٨- يستجيب له ان يتخذ كاتباً اميناً عفيفاً عدلاً.

٩- ويستجيب له أن يبعث الخصمين على المصالحة.

١٠- يكره له أن يتولى البيع والشراء بنفسه، لأن ذلك يشغله، وربما يكون سبباً للمجاملة والمحاباة، قال (ﷺ): «ما عدل وال اتجر في رعيته» (١٩).

١١- أن يتخذ مكاناً فسيحاً بارزاً للقضاء يعلمه الناس، متلائماً مع الوقت والفصول، وقد كره الشافعية اتخاذاً المساجد مجلساً للحكم، لأنه قد يحضر المحاكمة

---

١٤- هذا الحديث والذي قبله رواه الدار القطني (سنن: ٢٠٥/٤) وابو يعلى (المطالب العالية ٢٤٧/٢-٢٤٨

رقم ٢١٢) والبطراني (مجمع الزوائد: ١٩٧/٤) وكلهم من حديث أم سلمة.

١٥- رواه الحاكم عن علي (المستدرک: ٩٢/٤).

١٦- متفق عليه من حديث عبدالرحمن بن أبي بكر عن أبيه (صحيح البخاري: ١٥٩/٤) وصحيح مسلم ١٢٤٢/٢.

١٧- رواه الدار قطني عن سعيد الخدري (سنن: ٢٠٦/٤) والطبراني في الاوسط (مجمع الزوائد: ١٩٤).

١٨- رواه الحاكم في الكنى عن رجل (الجامع الصغير: ١٤٦/٢).

١٩- رواه ابن ماجه من حديث مكحول عن واثلة (سنن: ٢٤٧/١ رقم ٧٥٠) ولكن السخاوي ضعفه

(المقاصد الزوائد: ٢٥/٢-٢٦).

الكافر والمجانين والصغار وذوو الاعذار كالحائض والنفساء، وقد تكون الدعوى في الدواب وغيرها، وصيانة المساجد اولى، لقوله (ﷺ): «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع اصواتكم وخصوماتكم وحدودكم وسل سيوفكم وشراءكم وبيعكم» (٢٠).

ويرى الجمهور أنه لا بأس من القضاء في المساجد اقتداء بالرسول (ﷺ) وبثلاثاته. ١٢- ويستحب له ان يصلي عند التأهب للجلوس بركعتين، ويدعو الله بعدما لما روى (ﷺ) انه كان اذا خرج من بيته قال (اللهم اني اعوذ بك ان اضل او اضل او ازل او ازل، او اظلم او اظلم او اجهل او يجهل علي)، (٢١) ثم يستقبل القبلة لقوله (ﷺ) «خير المجالس ما استقبل به القبلة» (٢٢).

### قضاء القاضي لا يحل حراما:

اذا قضى القاضي بشهادة زور فان قضاؤه لا يغير الشيء عن صفة، فلا يحل حراما ولا يحرم حلالا عند جمهور الفقهاء والصاحبين من الحنفية. واستدلوا بما روته أم سلمة ان النبي (ﷺ) قال:

«انما أنا بشر، وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئا، فانما أقطع له قطعة من النار» (٢٣) وذهب ابو حنيفة الى قضاء القاضي ينفذ ظاهرا وباطنا.

وعلى هذا اذا ادعى رجل على امرأة انه تزوجها فأنكرت فأقام على زواجها شاهدي زور فقضى القاضي بالنكاح بينهما من غير علمه بانها شهادة زور، والشاهدان يعلمان انه لانكاح بينهما لا يحل للرجل وطؤها ولا يحل لها التمكين عند الجمهور.

### قضاء القاضي بعلمه (٢٤):

ذهب المالكية والحنابلة وهو أحد قولي الشافعي الى أنه لا يقضي الحاكم بعلم نفسه في حد ولا غيره سواء علم بذلك قبل الولاية أم بعدها، الا ما يجري امامه في مجلس القضاء. ودليل حديث «إنما أنا بشر.. الخ».

٢٠- رواه ابو داود من حديث أم سلمة (سنن: ٢٢٥٤ رقم ٥٠٩٤) والنسائي (السنن: ٢٥٢/٨).

٢١- رواه الطبراني عن ابن عمر (المقاصد الحسنة: ٤٧٤ رقم ١٢٦١).

٢٢- رواه البخار ومسلم ومالك والترمذي وابو داود والنسائي من حديثها (انظر جامع الاصول ٥٥٢/١٠ رقم ٧٦٥).

٢٤- انظر في ذلك تاريخ قضاة الاندلس ص ١٩٠ ودسوي على الشرح الكبير ج٤ ص ١٥٨.



وفيه يقول: «فاقضي له على ما أسمع منه» إذ انه يقضي بما يسمع لا بما يعلم.  
 وقوله (ﷺ) للحضرمي والكندي: «شاهدك أو يمينه ليس لك منه الا ذاك» (٢٥).  
 وذهب الصحابان، وهي رواية عن أحمد والقول الثاني الشافعي وهو اختيار المزني  
 من الشافعية الى جواز قضائه بعلمه فيما سوى الحدود، بدليل انه (ﷺ) حكم لهند  
 بالنفقة (٢٦) بلا بينة، ولا إقرار لعمله بصدقها. وذهب ابو حنيفة الى أن ما كان من حقوق  
 الله تعالى لا يحكم فيه بعلمه، لأن حقوق الله مبنية على المساهلة والمسامحة، واما حقوق  
 الأدميين فما علمه قبل ولايته لم يحكم به، وما علمه في ولايته حكم به، لأن ما علمه قبل  
 ولايته بمنزلة ماسمعه من الشهود قبل ولايته، وما علمه في ولايته بمنزلة ماسمعه من  
 الشهود في ولايته.

### القضاء على الغائب:

إذا قامت القرائن على صحة الدعوى وثبوت ما يدعيه المدعي، وكان المدعى عليه  
 غائبا، فهل يصح القضاء على الغائب؟.

ذهب الحنفية الى أنه لايجوز القضاء على الغائب اذا لم يكن له وكيل حاضر او وصي  
 عليه كمتولي الوقف وغير ذلك، لقوله (ﷺ): «لا تقض لأحد الخصمين حتى تسمع كلام  
 الآخر» (٢٧) ولأنه يجوز ان يكون للغائب ما يبطل به البينة أو يقدر فيها.

وذهب جمهور الفقهاء الى جواز القضاء على الغائب اذا كان بعيدا عن مجلس الحكم  
 في الحقوق المدنية، أما حدود الله تعالى فلا يقضى على الغائب بها لأن مبناها على المساهلة  
 والاسقاط، وأنها تدرأ بالشبهات، بخلاف حقوق الأدميين، فان قامت البينة على غائب  
 بسرقة مال، حكم بالمال دون القطع، ودليلهم على ذلك حديث هند امرأة أبي سفيان حين  
 قالت: يارسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، قال:  
 «خذني ما يكفيك ولدك بالمعروف»، فقضى لها ولم يكن حاضرا، فدل على جواز القضاء  
 على الغائب.

### عزل القاضي:

يعزل القاضي في ما يأتي:

١- إذا عزل الخليفة او قاضي القضاة وعلم بذلك العزل.

٢٥- رواه البخاري ومسلم في القضاة عن أوائل بن حجر: «نصب الراية ٩٤/٤، وانظر تلخيص الحبير ٢٠٨/٤

وقد نقلت: ورواه الترمذي / السنن: ٢٩٨-٢٩٩ رقم ١٢٥٥.

٢٦- رواه الجماعة الا الترمذي، فانظر صحيح البخاري: ١٩٠/٢، مسلم ١٢٣٨/٢ رقم ١٧١٤.

٢٧- أخر تخريج هذا الحديث.

٢- اذا فسق فانه ينعزل عند جمهور الفقهاء، لأن العدالة شرط اهلية القضاء. وقال الحنفية: لا ينعزل به، ويجب على السلطان عزل، لأن العدالة ليست شرطا لاهلية القضاء عندهم، فلو قلد الفاسق صح.

٣- اذا فقد اهلية القضاء، كما لو جُن أو كفر (٢٨).

### التحكيم:

قد يرضى الخصمان بقول شخص يفصل بينهما، وذلك جائز، قال تعالى:

﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ (النساء/٣٥).

وقد احتكم: «عمر وأبي الى زيد بن ثابت في بيته» (٢٩) ويشترط في الحكم ما يشترط في

القاضي، ويكون قوله ملزما اذا صدر من اهله وصادف محله.

ويصح التحكيم في كل شيء إلا القصاص والحدود واللعان والنكاح للتغليظ فيها، فلا

يحكم بها إلا الامام، أو من يقوم مقامه.

### كتاب القاضي الى القاضي:

للقاضي أن يكتب إلى القاضي الآخر بما ثبت عنده في الحقوق المالية، لحاجة الناس

إلى ذلك، فقد يكون لامريء حق في غير بلده، ولا يمكن احضار الشهود إلى هذا البلد.

ويشترط لكتاب القاضي شروط ذكر الحنفية منها:

١- قيام البيئة على أنه كتابه.

٢- ختم الكتاب.

٣- شهادة الشاهدين بما في الكتاب وأنه قرىء عليهما وختم أمامها.

٤- أن تكون هناك مسافة القصر.

٥- أن يكون في الحقوق المدنية والشخصية كالديون والنكاح والنسب والغصب

والأمانة وغيرها، أو أن يكون في العقارات، لأنها تقبل التحديد، وقيل لا يقبل في المنقولات

لحاجة إلى الإشارة إليها عند الدعوى والشهادة. أما الحدود والقصاص فلا يقبل فيها،

لأنها تدرأ بالشبهات. وذهب المالكية إلى جواز في الحدود والقصاص أيضا (٣٠).

٢٨- انظر: مجمع الأنهر ج٢ ص ١٥٢. الاحكام السلطانية للماوردي ص ٢٧٠.

٢٩- رواه البيهقي (السنن الكبرى: ١٠/١٤٤).

٣٠- انظر المعنى ج٩ ص ٩١، والمبسوط ج١٧ ص ٢٤ ومجمع الأنهر ج٢ ص ١٦٥.

## المبحث الثاني

### الدعوى

#### تعريفها:

الدعوى في اللغة مأخوذة من الدعاء قال تعالى:

﴿ وَأَجْرٌ دَعَوَاهُمْ ﴾ (يونس/١٠).

أي آخر دعائهم، وكلاهما مأخوذ من الفعل دعا يدعو بمعنى الطلب، وقد يستعمل بمعنى التمني أو الزعم أو القول الذي يوجب حقا على الغير. وغير ذلك من المعاني. وجمع الدعوى: الدعاوي بفتح الواو كسرهما. قال بعضهم: وفتحها أولى<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: مطالبة الانسان بحق له على غيره امام القضاء فالطالب للحق هو المدعي، والمطالب (بفتح اللام) هو المدعى عليه، والشيء المطلوب هو المدعى به. وركنتها: هو اللفظ الذي تتم به، كأن يقول: لي على فلان كذا وكذا، أو قضيت حق فلان، أو أبراني منه، أو غير ذلك من الالفاظ<sup>(٢)</sup>.

#### والاصل في مشروعيتها:

قوله (ﷺ): «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال اموال قوم ودماءهم لكن البيئة على المدعي واليمين على المدعى عليه»<sup>(٣)</sup> وفي روايه: «واليمين على من انكر»<sup>(٤)</sup>. ولما كانت الخصومات امرا واقعا بين الناس يؤدي استمرارها الى حدوث الفساد وضياح الحق، كان لابد من فصلها بطريق الدعوى امام القضاء.

#### شروط صحة الدعوى:

تختلف شروط صحة الدعوى عند الفقهاء، وهي عند الحنفية:

١- اهلية المدعي والمدعى عليه، بان يكونا عاقلين فلا يصح دعوى المجنون والصبي غير المميز ولا تصح الدعوى عليهما.

١- المصباح المنير مادة (دعو): ٢٩٨/١ والقاموس المحيط ج٤ ص٢٢٨.

٢- الزيملي ج٤ ص٢٩١ والبحر الرائق ج٧ ص٢٠٩ والنويز في الدعوة والاثبات للدكتور شوكت عليان ص٩-١٠.

٣- متفق عليه - انظر صحيح البخاري ٥٢/٢، صحيح مسلم ١٢٣٦/٢ رقم ١٧١١.

٤- حول هذه الرواية انظر السنن الكبرى: ٢٥٢/١٠ ونص الراية: ٩٦-٩٥/٤.

- ٢- ان تكون في مجلس القضاء.
- ٣- ان تكون على خصم حاضر، فلا تصح على الغائب، وقد مر بنا أن المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية يرون جواز القضاء على الغائب.
- ٤- ان تكون في شيء معلوم، لأن الجهالة تمنع من صحة الدعوى.
- ٥- أن يتعلق بها حكم على المطلوب أي أمر يمكن إلزام المدعى عليه به أي بأن يكون الطلب مشروعاً ملزماً، كأن يدعي انه وكيل فلان في أمر من أموره فان القاضي لا يسمع دعواه هذه إذا انكر الآخر، لأن الوكالة عقد غير لازم، إذ يمكنه أن يعزله في الحال.
- ٦- أن يكون المدعى به مما يحتمل الثبوت، لأن دعوى المستحيل لا تصح، كأن يدعي بثبوت شخص أكبر منه سناً.

### نوعا الدعوى:

#### والدعوى على نوعين:

#### صحيحة، وفاسدة (٥).

فالصحيحة هي التي استكملت شرائط صحتها التي مرت، ويترتب عليها آثارها منها إحضار الخصم جبراً، والمطالبة بالجواب، وتوجيه اليمين عليه إذا انكر وفي هذه الدعوى يمكن إثبات المدعى بالبينة أو بالنكول.

والفاسدة أو الباطلة: هي التي اختل فيها شرط مما سبق ذكره كالدعوى على الغائب عند الحنفية وكدعوى الشيء المستحيل عند الكل.

وإذا كانت فاسدة (أو باطلة) فانها لا يترتب عليها شيء، فلا تتعلق بها الاحكام التي مرت.

### احكام الدعوى:

ومعرفة احكام الدعوى يجب معرفة المدعي والمدعى عليه والشيء المدعى به، لتوقف الاحكام على معرفة أي منهما هو المدعي وأي منهما هو المدعى عليه.

المدعي والمدعى عليه:

عرف علماء الحنفية المدعى بأنه من لا يجبر على الخصومة إذا تركها، لأنه مطالب والمدعى عليه من يجبر على الخصومة، لأنه مطالب.

المدعى به:

٥- انظر: مجمع الانهر ج/ ٢٤٩ والافتاح ج٤/ ٢٩٧ وبدائع الصنائع ج٧ ص ١١-١٢.

وهو الشيء الذي تدور حوله الدعوى، او الذي تنازع فيه الطرفان. ولا بد ان يكون مقوما (اعني ذا قيمة او اعتبار بين الناس في الشرع)، وأن يكون معلوم الجنس والقدر، فان كان ديناً ذكر مقداره، وان كان عيناً كلف المدعى عليه إحضاره، فان لم يكن حاضراً ذكر قيمته، أو أوصافه بحيث ترتفع الجهالة، لأن الجهالة تمنع صحة الدعوى، وان كان عقاراً ذكر حدوده الأربعة واسماء اصحابها. وهل يجزيء في ذلك ذكر ثلاثة حدود؟ في ذلك خلاف بين الفقهاء، والراجح جوازه اذا كان ذلك كافياً في التعريف به ورفع الجهالة عنه، ولا بد ايضاً من ذكر المحلة والبلد الذي يقع فيه، ثم يذكر أنه في يد المدعى عليه وأنه يطالبه به.

### حكم الدعوى:

فاذا استوفت الدعوى شرائطها سأل القاضي المدعى عليه، فحكم الدعوى هو وجوب الجواب على المدعى عليه.

فان اعترف، أو أقام المدعي البينة على دعواه قضى عليه وإلا يستحلف، فان حلف انقطعت الخصومة إلا أن تقوم البينة، وان نكل قضى عليه بالنكول، ويثبت النكول بقوله لأحلف، أو بالسكوت، إلا أن يكون به خرس أو صمم، وسيأتي ذكر النكول والاصل في ذلك قوله (ﷺ):

«البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه» وفي رواية «واليمين على من أنكر» وقوله (ﷺ) للمدعي في قصة الحضرمي والكندي «ألك بينة؟» قال لا، فقال النبي (ﷺ) «فلك يمينه!»

### طرق الاثبات في الدعوى:

#### وطرق الاثبات في الدعوى هي:

- ١- الاقرار.
- ٢- الشهادة.
- ٣- اليمين.
- ٤- النكول ورد الايمان.
- ٥- اليمين مع الشاهد.

وسنفرد لكل من الاقرار والشهادة بحثاً مستقلاً إن شاء الله تعالى. ونتكلم الان على الطرق الثلاثة الاخيرة وبالله التوفيق:

#### اليمين:

وهي حجة المدعى عليه، فله أن يدفع الدعوى بها إن لم تكن هناك بينة، لقوله (ﷺ):

«... واليمين على المدعى عليه»

واليمين بالله تعالى أو باسم من أسمائه أو صفة من صفاته لا غير لقوله (ﷺ):  
«من كان حالفاً بالله أو ليصمت» (٦).

### تحليف غير المسلم:

ويستحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى، والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى، والمجوسي بالذي خلق النار، والوثني بالله.  
وهل يحلفون في بيوت عبادتهم؟ في ذلك خلاف بين الفقهاء فمنهم من يرى جواز ذلك، ومنهم من يمنع.

متى تكون اليمين على البت؟ ومتى تكون على العلم؟

وتكون اليمين على البت (وهو القطع والجزم) في فعله إثباتاً ونفيًا، لعلمه بحال نفسه، فيقول في الاثبات مثلاً: «والله لقد بعث كذا» أو «والله لقد اشتريت بكذا»: وفي حالة النفي (والله ما بعث بكذا» أو (والله ما اشتريت بكذا) ويكون ذلك ايضاً (اعني على البت) في فعل غيره ان كان الأمر إثباتاً، كبيع وعقد واتلاف وغصب وغير ذلك لأنه يسهل معرفة الواقع والشهادة به.  
اما أن كان نفيًا في فعل الغير فيحلف على نفي العلم بقوله: (والله ما علمت أنه فعل كذا) لأن نفي فعل الغير تعسر معرفة.

### اليمين على نية المستحلف:

والعبرة في اليمين بنية القاضي المستحلف لا بنية الخصم، لقوله (ﷺ) «اليمين على نية المستحلف» (٧) ولاعبرة بنية الحالف، إذ لو اعتبرت نية الحالف، لتأويل الحالف ماشاء. ولبطلت فائدة اليمين، وضاعت الحقوق.

### أثر اليمين:

ويترتب أثر اليمين في الدعوى بأن تقطع الخصومة والمنازعة عنه مؤقتًا، لا على وجه الدوام، فإذا قامت البينة على خلافها انتهى أثرها، لما روي أن النبي (ﷺ) أمر رجلاً بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه، كأنه (ﷺ) قد علم كذبه (٨)، فدل على أن اليمين لاتوجب براءة كاملة.

٦- متفق عليه انظر صحيح البخاري: ٢٠٦/٢، ٤٧/٤، ١٠٢، ١١٧، وصحيح مسلم ١٤٦٧/٢ رقم ١٦٤٦.  
٧- رواه مسلم (صحيح مسلم: ١٢٧٤/٢ رقم ٢١) وابن ماجه (سنن: ١/٦٨٥، رقم ٢١٢) من حديث أبي هريرة.  
٨- انظر المستدرک للحاكم: ٩٥/٤-٩٦ من حديث ابن عباس.

## النكول ورد الأيمان:

النكول امتناع المدعى عليه من الحلف، إما صراحة بقوله: لا أحلف، أو ضمناً بالسكوت.

وهو دليل كاف للقضاء عند الحنفية والحنابلة في الأموال، لأن النبي (ﷺ) حين قال «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه»، جعل جنس البيئات على المدعي، وجنس الأيمان على المدعى عليه، وذلك على وجه الحصر، ولاجل ذلك فالأولى للقاضي أن ينزبه المدعى عليه ثلاث مرات بقوله: إني أعرض عليك اليمين، والا قضيت عليك، وقد يقضي عليه بعرضها عليه مرة واحدة فقط.

وذهب الشافعية والمالكية إلى أن النكول غير كاف في ذلك، بل ترد الأيمان بعد النكول على المدعي، فإذا ردت عليه وحلف قضى له القاضي، بدليل أن النبي (ﷺ) «رد اليمين على طالب حق»<sup>(٩)</sup>.

## اليمين مع الشاهد:

إذا لم يتوفر لدى المدعي إلا شاهد واحد، وحلف معه على دعواه، فهل تثبت الدعوى باليمين مع الشاهد الواحد؟ اختلف الفقهاء في حجة اليمين مع الشاهد: فذهب الحنفية إلى أنه ليس بحجة في شيء، لقوله تعالى:

﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ (البقرة/٢٢٨).

وقوله:

﴿وَأَشْهِدُوا ذُوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق/٢).

فذكر أن الشهادة المعتبرة تحصل بشهادة رجلين، أو بشهادة رجل وامرأتين، ولم يذكر الشاهد واليمين، واعتبار الشاهد واليمين وسيلة من وسائل الإثبات زيادة على النص، والزيادة على النص تعتبر نسخاً، والنسخ للقرآن لا يكون إلا بتواتر أو خبر مشهور، وليس ههنا واحد منهما.

واستدلوا على ذلك أيضاً بقوله (ﷺ): «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه» وقوله لمدع «شاهدك أو يمينه ليس لك منه إلا ذلك» فأوجب البينة على المدعي، وأوجب اليمين على المدعى عليه، فقسم الحجتين بينهما، فلو جاز القضاء بشاهد ويمين لما بقيت البينة واجبة على المدعي واليمين واجبة على المدعى عليه، ولم يبق للقسم معنى.

٩- رواه الدار قطني: (٢١٢/٤)، والحاكم (المستدرک) ١٠٠/٤ من حديث ابن عمر.

ورهب الجمهور الى ان الشاهد الواحد مع اليمين حجة يقضي بها في الاموال فقط،  
مستدلين بما ثبت عنه (ﷺ) «قضى بشاهد ويمين»<sup>(١٠)</sup>.

### تعارض الدعاوى:

قد يكون كل من الخصمين مدعيا، ويقيم على دعواه البيينة فاما أن تكون الدعوى في  
ملك مطلق أو في ملك مقيد بذكر سبب التملك:

#### ١- فان كانتا في ملك مطلق:

لم يذكر فيه سبب التملك، فاما ان يكون الشيء المدعي في يد احدهما، او يد غيرهما،  
أو في يدهما معا.

أ- فان كان الشيء في يد احدهما:

فبيينة الخارج اولى من بيينة ذي اليد عند الحنفية والحنابلة لقوله (ﷺ) «البيينة على  
المدعي واليمين على المدعى عليه»، والخارج هنا هو المدعي لأن المدعي هو الذي يدعي ما  
في يد غيره، وذو اليد مدعى عليه، فجعل جنس البيينة على المدعي، وهو الذي يدعي ما  
في يد غيره وهو الخارج، فتقبل بيئته وترد بيينة اليد.

وزهب المالكية والشافعية الى ترجيح بيينة ذي اليد، لأن البيئتين متعارضتان فتبقى  
اليد ليليا على الملك، ودليلهم على ذلك ما روي ان النبي (ﷺ) اختصم إليه رجلان في  
دابة في بعر فأقام كل واحد منهما البيينة بأنها له انتجها، فحضى بها رسول الله (ﷺ)  
للذي هي في يده<sup>(١١)</sup>.

ب- اما إذا كان الشيء في يد غيرهما:

فقد ذهب الحنفية الى انه ينظر: ان لم يؤرخا وقتا قضى بالشيء بينهما نصفين وكذا  
إذا أرخا وقتا بعينه. وإذا أرخت احدهما تاريخا اسبق من الثانية، فالاسبق اولى،  
لأنهما يعتبران خارجين لوجودها عند غيرهما، فينطبق عليهما وصف (المدعي) فتسمع  
بيئتهما، ويحكم للاسبق، لأن الاسبق يثبت الملكية في وقت لا ينازعه فيه أحد.

وزهب الشافعية والمالكية الى تهاثر البيئتين، سواء أرختا وقتا، أم لم تؤرخا أو  
أرخت احدهما وأطلقت الاخرى، فيحلفان مع الدعوى، فان حلفا قضى بالشيء بينهما  
نصفين، وفي قول يقرع بينهما، فتترجح بيئته من خرجت قرعته.

١٠- رواه مسلم (الصحيح: ١٢٢٧/٢ رقم ١٧١٢)، وابو داود السنن ٢/٢٠٨ رقم ٢٦٠٨ ضعيف (تلخيص  
الحبير: ٢١/٤ رقم ٢١٤١).

١١- رواه الدار قطني (السنن: ٢٠٩/٤) ورواه البيهقي أيضا وكلاهما من حديث جابر باسناد ضعيف  
(تلخيص الحبير: ٢١٠/٤ رقم ٢١٤١).



وقال الحنابلة في الراجح عندهم بسقوط البينتين، ويقرعه بينهما على اليمين فأَنْ  
خرجت قرعته حلف واخذ الشيء.

ج - أما إذا كان الشيء في يدهما معا:  
فقد ذهب الحنفية الى التفصيل:

فان لم تؤرخا تاريخا، وكذا إذا أرختا تاريخا معينا وكان تاريخهما سواء قضي لكل  
واحد منهما بالنصف الذي في يد الآخر، لأن كل واحد بالنسبة لهذا النصف خارج فهو  
مُدعٍ والبينة للمدعى.

وإن أرخت احدهما دون الأخرى قضي بينهما نصفين عند ابي حنيفة ومحمد  
ولا عبرة بالتاريخ للاحتمال، وعند أبي يوسف هو لصاحب التاريخ.

وذهب الشافعية الى سقوط البينتين، ويقضى ببقاء الشيء في يدهما قضاء ترك  
لاقضاء حكم، فيبقى ماكان على ماكان، وفي قول اخر يقرع بينهما وذهب الحنابلة الى  
قسمة الشيء بينهما. وذهب المالكية الى ترجيح احدهما بزيادة العدالة.

### ٣- وإن كانا في ملك، مفيد بسببه:

وذلك بأن يذكر الملك عن طريق الارث مثلا او عن طريق الشراء او النتاج: ففي  
الارث: يقضي به للخارج، إلا إذا كانت أحدهما اسبق فيقضى به للأسبق، أما إذا كانا  
خارجين بأن كان الشيء عند غيرهما قسم الشيء بينهما أو يقضى للأسبق إذا ذكرنا  
تاريخا.

وهي المشراء: إذا ادعى كل واحد منهما الشراء من صاحبه ولا تاريخ لهما وكذا ان  
أرجأ وتاريخهما سواء، تعارضتا وسقطتا، ويترك الشيء الذي في يده أما إن كان  
أحدهما اسبق فانه يقضى له، وإذا ادعىا الشراء من شخص اخر يقضى لهما بالشيء  
نصفين.

وهي النتاج: بأن يذكر أن هذه الناقة نتجت عنده أي ولدت في ملكه، فيكون صاحب  
اليد اولى إذا لم يؤرخا، أو أرخا وقتا واحدا، لأن النتاج لا يتكرر لما روى ان رجلين  
اختصما في ناقة فقال كل واحد منهما: نتجت هذه الناقة عندي واقاما بينة، فقضى  
رسول الله (ﷺ) للذي هي في يده (١٢).

أما مايتكرر سببه كالبناء والنسيج والصنع والفرس فبينة الخارج اولى أما إذا ذكر  
احدهما الملك والاخر النتاج فبينة لأنها تثبت اولية الملك لصاحبه.

١٢- رواه الدار قطني من حديث جابر (سنن الدار قطني: ٢٠٩/٤ رقم ٢١).

## المبحث الثالث

# الاقرار

### تعريفه :

الاقرار في اللغة مصدر اقر، وأصله المجرد قرّ بمعنى سكن وثبت مأخوذة من قولهم قر فلان بالمنزل إذا سكن وقر الشيء يقر قرارا إذا ثبت. وفي الشرع: اعتراف صادر من المقر يظهر به حق ثابت، فيسكن قلب المقر له الى ذلك. والدليل على هشروعيته: الكتاب، والسنة، والاجماع، والمعقول: فاما الكتاب فقوله تعالى:

﴿ كُونُوا قَوَامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ (النساء/ ٣٥)،

والشهادة على النفس اقرار، وقوله:

﴿ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰٓ ذٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا ﴾ (آل عمران/ ٨١)،

فالله سبحانه وتعالى طلب منهم الاقرار، ولو لم يكن الاقرار حجة، لما امر به، وقوله:

﴿ بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰٓ نَفْسِهِٗٓ بَصِيرَةٌ ﴾ (القيامة/ ١٤).

قال ابن عباس: شاهد بالحق<sup>(١)</sup>.

وأما السنة فقوله (ﷺ) في الصحيحين في حديث العسيف (أي الأجير): «واغد أنت

يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها»<sup>(٢)</sup>.

ورجم (ﷺ) ماعزاً<sup>(٣)</sup> والغامدية<sup>(٤)</sup> بالاقرار وعليه الاجماع، إذ اجمع الناس على

صحته وكونه حجة. ولأنه خبر صدر عن صدق لعدم التهمة، إذ المال محبوب في الطبع،

فلا يكذب في الاقرار به لغيره.

١- قول ابن عباس رواه عبدالرزاق وابن جرير وابن المنذر من طرق عنه انظر: الدر المنثور في التفسير

بالمناثور ٢٨٩/٦ وانظر تفسير تنوير المقياس: ٢٧٤.

٢- حديث العسيف متفق عليه، رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابي هريرة وزيد بن خالد

الجهني (تلخيص الحبير وضع: ٢٢٨/٢ رقم ١٦٢٧).

٣- حديث رجم ماعز في الصحيحين (تلخيص الحبير ٥١-٥٢/٤ رقم ١٧٤٦).

٤- حديث الغامدية رواه جمع من المحدثين منهم مسلم والنسائي والامام احمد من طريق عبدالرحمن بن ابي

بكرة عن ابيه مطولا ومختصرا وغيرهم (نصب الراية ٢٢٠/٢).

## حكم الاقرار:

الاقرار حجة مظهرة للحق لامنشئة له، وهي حجة ملزمة للحال. لذلك فحكمه ظهور المقر به.

والاقرار حجة قاصرة على المقر لايتعدى اثره الى غيره لقصور ولاية المقر على غيره. وهو وسيلة من وسائل الاثبات، بل يعد عندهم «سيد الأدلة» لانتفاء التهمة فيه.

## الفاظ الاقرار:

يكون الاقرار اما صريحا واما ضمنيا:

فالصريح كأن يقول: اقر ان فلان علي الف درهم او يقول فلان علي كذا، او في ذمتي فلان كذا، او قبلي فلان كذا، او له في مالي كذا.

أو يقول: نعم جوابا لشخص قال: لي عليك الف درهم.

ولو قال: له من مالي الف درهم لا يكون إقرار، بل هبة، فلا يملكها المخاطب إلا بالقبول او القبض، ولو قال: له عندي الف درهم فهو وديعة، ومثلها معي وفي منزلي.

ولو قال: له عندي الف درهم عارية فهو قرض.

اما الضمني: فكقول شخص لي عليك الف درهم، فيجيب قد قضيتها وكذا لو اجاب بقوله: اجلني بها، او بقوله: ابرأتني منها. وكذا لو اجاب بقوله حقا. او صدقا، فكل ذلك يدل على الاقرار ضمنا. وكما يكون الاقرار نطقا، يكون كتابة.

## شروط صحة الاقرار:

للاقرار شروط لا يصح إلا بها:

١- العقل: فلا يصح اقرار المجنون.

٢- البلوغ: فلا يصح اقرار الصبي، اما إقرار المميز فيصبح عند الحنفية، لأنه من ضرورات التجارة. وعند الجمهور يعتبر البلوغ شرطا لصحة الاقرار، لقوله (ﷺ): «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق» (٥).

٣- الاختيار فلا يصح إقرار المكره عند الشافعية لقوله (ﷺ): «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (٦) وعند غيرهم يصح والحديث محمول عندهم على نفي الاثم.

٥- رواه الامام احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم عن عائشة في حديث صحيح (الجامع الصغير: ٢٤/٢).

٦- رواه الطبراني عن ثوبان في حديث صحيح (الجامع الصغير: ٢٤/٢).

٤- عدم التهمة، فإذا كان المقر متهما في إقراره لم يصح كان يتهم بأنه أقر ملاحظة لصديقه أو أخيه، فإن التهمة تؤثر فيه كما تؤثر في الشهادة. والاقرار شهادة على النفس قال تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ ﴾ (النساء/١٣٥).

فإذا استكمل الاقرار هذه الشروط اصبح حجة لازمة يؤخذ بها المقر.

### انواع المقر به:

ما يقر به المقر إما ان يكون حقا لله تعالى، او حقا للعباد: الاقرار بحقوق الله تعالى: قد يفر الشخص بحق خالص لله تعالى كحد الزنا والسرقة والشرب وغير ذلك فاققراره صحيح، ولو رجع عنه قبل إقامة الحد بطل الحد، لاحتمال صدقه، فكانت هنا شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات.

والاقرار بهذه الحقوق يكفي بمرة واحدة إلا في الزنا فإنه يشترط ان يكون لربع مرات في لربعة مجالس، كما اقر ماعز بين يدي رسول الله (ﷺ) فرده حتى اقر لربع مرات فأقام عليه الحد.

ويؤخذ بالاقرار في الحدود سواء تقادم العهد عليها أم لا إلا في شرب الخمر فقد ذهب بعضهم الى أنه لايعتبر الاقرار بعد زهاب الرائحة وتقادم العهد.

### الاقرار بحقوق العباد:

اما الاقرار بحقوق العباد فيصح إقرار الشخص بها سواء كانت بقصاص، او دية، او اموال عينية، او نقدية، او طلاق، او شفعة، أو نسب، أو غير ذلك ولا يشترط العدد فيها، ولا يشترط مجلس القضاء كما لايشترط الصحو، فيصح إقرار السكران بها على خلاف بين الفقهاء في ذلك، وهذه الحقوق تثبتت مع الشبهات بخلاف حقوق الله تعالى.

### الاقرار بالجهول:

يصح الاقرار بالمال عينا او ديناً، سواء كان معلوما ام مجهولا، لأن الجهالة لاتمنع الاقرار، ولأن المقر سيبين ذلك، فإن لم يبينه اجره القاضي على البيان. فان قال: له علي شيء أو حق لزمه أن يبين ماله قيمة، فان كذبه المقر له فالقول قول المقر مع يمينه.

وقد وضع الفقهاء الحنفية ضوابط لبعض الأمور المهمة او المجهولة التي قد تكون محل تنازع بين المقر والمقر له، غالباً ما استفيد من دلالات الالفاظ اللغوية والنحوية والشرعية والعقلية وما اصطلح عليه الناس في مخاطبتهم واعرافهم منها ماياتي:

إن اقر بمال لم يصدق في أقل من درهم، لأن مادونه لا يعد مالا عرفاً. وإن قال (مال

عظيم) فهو نصاب من الجنس الذي ذكر، فإن ذكر الدراهم فعليه مئتا درهم، وإن ذكر الذهب فعليه عشرون مثقال، وإن ذكر الغنم فأربعون وهكذا.. لأن النصاب مال عظيم يصير به مالكة غنيا.

وإن قال: «أموال عظام» فثلاثة انصبة، لأن جمع عظيم، وأقله ثلاثة. ومثله لوقال: (دراهم) فعليه ثلاثة دراهم، لأنها أقل الجمع وإن قال: (كثيرة) فالمقصود عشرة، وعند أبي يوسف ومحمد مائتان.

ولو قال: (كذا درهما) فعليه درهم واحد، لأنه فسر ما أبهم، وقيل عليه عشرون، لأن أقل عدد غير مركب يكون تمييزه منصوبا هو العشرون.

ولو قال: (كذا كذا درهما) فعليه احد عشر، لأنه ذكر عددين مبهمين ليس بينهما حرف عطف، وأقل ذلك في الصريح احد عشر.

ومثل ذلك لو قال: (كذا كذا كذا درهما)؛ لأنه لا نظير له في الصريح.

ولو قال: (كذا وكذا) فعليه واحد وعشرون؛ لأنه نظيره.

ولو قال: (كذا وكذا وكذا) فعليه مائة وواحد وعشرون؛ لأنه أقل عدد معطوف.

ومثل ذلك كل مكيل او موزون.

ولو قال (مائة ودرهم) فالكل دراهم استحسانا، وإلا فالقياس أن يجب عليه درهم، وعليه تفسير المائة، لأن المائة مبهمة، والدرهم لا يصلح تفسيرها لها لأنه معطوف، والتميز لا يذكر بحرف العطف.

ولو قال: (مائة وثوب) فيلزمه ثوب، وعليه تفسير المائة.

وكذا لو قال: (مائة وثوبان).

ولو قال: (كذا كذا درهما) فعليه احد عشر، لأنه ذكر ما يصلح تمييزا لها.

### الاستثناء في الاقرار:

يصح ان يستثنى المقر من إقراره شيئا بشرط ان يكون الاستثناء متصلا، كما لو اقر بمائة درهم واستثنى ثلاثة منها، فيلزمه الباقي وهو سبعة وتسعون درهما، وهذه جار على ما ثبت في لسان العرب إلا خلاف وضع.

أما إذا استثنى الكل فذلك باطل؛ لأنه رجوع من الاقرار، فلا يكون استثناء والرجوع عن الاقرار لا يصح.

ولو قال: (إن شاء الله) متصلا بإقراره بطل إقراره، لقوله (ﷺ): «من حلف وقال إن شاء الله متصلا بيمينه فلا حنث عليه»<sup>(٧)</sup> شرط الاتصال في المشيئة وأنها استثناء.

٧- الحديث رواه أبو داود والنسائي والحاكم عن ابن عمر في حديث حسن ص (مختصر شرح الصغير، المناوي ٢/٢٩٢).

وكذلك إن علقه بمشيئة من لاتعرف مشيئته كالجن والملائكة. ولو أقر بمائة درهم  
الا ديناراً أو الا قفيز حنطة لزمه المائة الا قيمة الدينار او القفيز وكذلك كل مايكال أو  
يوزن أو يعد يصح استثنائه منها.  
ولو استثنى منها ثوباً أو شاة أو داراً لا يصح؛ لأن هذه الأشياء ليست ثمينة فلا  
تدخل تحت ما أقر به.

### الاقرار في حالة الصحة وفي حالة المرض:

والمراد بالمرض الذي يتصل به الموت.  
فإذا أقر إنسان في حال صحته بشيء مستوفياً شروط الاقرار لزم إقراره وترتبت عليه  
احكامه، سواء كان لوارث، أو لأجنبي.  
أما اذا أقر في مرض الموت: فان كان لأجنبي جاز عند اكثر الفقهاء وإن كان لوارث،  
فقد ذهب الحنفية والحنابلة الى أنه إذا أقر بدين لوارث لا يصح إقراره الا ببينة، أو  
بموافقة بقية الورثة لأن إقراره فيه شبهة، ولأنه متهم فيه، لجواز ان يؤثر بعضهم على  
الآخرين.

وذهب الشافعية الى أنه يصح إقرار المريض مرض الموت لوارث كما يصح لأجنبي؛  
لأن من صح إقراره له في حال الصحة صح اقراره له في حال المرض كالأجنبي، ولأن  
الظاهر أنه صادق؛ لانه في حال يتوب فيها الفاجر، ويصدق فيها الكاذب.  
وعلى كل حال فقد ذهب الحنفية الى ان ديون الصحة والديون التي تلزمه في مرضه  
بسبب معروف مقدمة على ما اقر به في مرضه، وما اقر به في مرضه مقدم على الميراث.  
وذهب الجمهور الى ان ديون الصحة وديون المرض متساوية، لاستواء السبب. وهو  
الاقرار الصادر عن كامل الأهلية، بل ربما يكون الباعث على الصدق اقوى منه في حال  
الصحة.

### الاقرار بالنسب:

قد يقر الانسان بنسب، فللاقرار بالنسب شروط منها:

- ١- ان يكون المقر به مجهول النسب.
- ٢- أن يكون المقر به محتمل الثبوت من نسب المقر فلا يكذبه الواقع، وذلك بأن يكون  
المقر به أصغر سناً من المقر إذا ادعى بنوته، اما إذا أقر ببنة شخص أكبر منه سناً فلا  
يصدق في ذلك.
- ٣- أن يصدق المقر له في إقراره.
- ٤- أن لا يكون فيه حمل النسب على الغير؛ لأن إقرار الانسان حجة قاصرة على نفسه

لا يتعدى الى غيره، فيعامل بمقتضى إقراره ويؤخذ بما أقر فيما يخصه. هو كما في مسائل الميراث والنفقات وغير ذلك، أما إذا اريد اثبات نسبه من الغير فيحتاج حينذاك الى البينة وازضاف الشافعية والحنابلة الى ذلك شروطا اخرى في مسألة تحميل النسب على الغير، منها كون الملحق به النسب ميتا، فلا يلحق بالحي، ولو كان مجنوناً، وكون المقر جميع الورثة، وغير ذلك.

## البحث الرابع

### الشهادات

#### معنى الشهادة:

الشهادة هي اللفظة: مصدر شهد بمعنى: حضر، من المشاهدة، وشهود الشيء: معاينته.

وفي الشرع: إخبار صادق بلفظ الشهادة لاثبات حق في مجلس القضاء. وهي إحدى الحجج التي تثبت بها الدعوى.

#### ركن الشهادة:

وركنها هو اللفظ الخاص الذي تتم به، وهو لفظ: (أشهد) لاغير، كما يفهم من عبارات الفقهاء.

#### دليل مشروعيتها:

والاصل في مشروعيتها الكتاب والسنة والاجماع والمعقول: فأما الكتاب: فقوله تعالى:

﴿وَأَسْأَلُهُمْ إِذَا سَأَلَوكُمْ عَنْ شَهَادَةٍ أَوْ نَذْرٍ أَنِ هُمْ كَالَّذِينَ اتَّخَذُوا الْبَيْعَ وَالْحَمِيلَ﴾ (البقرة/ ٢٨٢).

وقوله: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا نَبَّأْتُمُ الْبَقْرَةَ﴾ (البقرة/ ٢٨٢). وقوله: «وأشهدوا ذوي عدل منكم» (الطلاق/ ٢). وأما السنة فما روي عنه (ﷺ) أنه قال: «البينة على المدعي» وقوله «شاهدك أو يمينه».

وقد اجمعت الأمة على مشروعيتها لان فيها إحياء حقوق الناس وصور العقود عن التجاحد وحفظ الأموال لأصحابها.

#### حكم الشهادة:

وحكمها وجوب القضاء بها إذا استوفت شروطها. أما حكم تحملها وأداؤها، فإنها فرض على وجه الكفاية، وإذا دعي إليها وليس هناك من يقوم بها فهي فرض عين، قال الله تعالى:

﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ (الطلاق/ ٢).

وقوله:



﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ أِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ (البقرة/٢٨٣).

وقوله:

﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ (الطلاق/٢).

شروط الشاهد:

للشهادة شروط يجب توفرها فيه، ذكر الحنفية منها ما يأتي:

- ١- أن يكون عاقلا فلا تصح شهادة المجنون.
- ٢- أن يكون بالغاً، فلا تصح شهادة الأطفال والصبيان، وقد ذهب بعض المالكية والشافعية إلى جواز شهادة الصبيان فيما بينهم في الجراح والقتل.
- ٣- أن يكون بصيراً، فلا تصح شهادة الأعمى إلا في حالات خاصة.
- ٤- أن يكون مسلماً، فلا تصح شهادة الكافر على المسلم، إلا على الوصية في السفر.

فإنهم أجازوها عملاً بقوله تعالى:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ أَحْرَانٍ مِنْ غَيْرِكُمْ) (المائدة/١٠٦).

وأجازوا شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض إذا كانوا عدولاً، وإن اختلفت مللهم، لما روي عن النبي (ﷺ) أنه «أجاز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض»<sup>(١)</sup>.

٥- أن يكون عدلاً، لقوله تعالى:

﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق/٢)

وقوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ (البقرة/٢٨٢).

والعدالة تكون بتجنب الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر، والابتعاد عن الشبهات. والأصل في المسلمين أن يكونوا عدولاً، لقوله (ﷺ): «المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدوداً في قذف»<sup>(٢)</sup>، فهل يكتفي بظاهر العدالة؟

ذهب أبو حنيفة إلى اعتبار الظاهر من الحال المسلم، فلا يسأل عنه سرا حتى يطعن فيه الخصم إلا في الحدود والقصاص، فإنه يسأل عنه، وإن لم يطعن فيهم، لأن مبناهما على الدرء، فقد يكون في أحوالهم من الشبهات ما يدرأ الحد.

وذهب الصحابان إلى السؤال والتحقيق عنهم، ولا يكتفي بظاهر العدالة وهو المسمى بـ«تزكية الشهود».

١- رواه ابن ماجه من حديث جابر بن عبدالله (السنن: ٧٩٤/٢ رقم ٢٢٧٤) وانظر الدراية: ١٧٢/٢ رقم ٨٢٤.

٢- رواه ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نصيب الراية: ٨١/٤ والنظر الدراية

(١٧١/٢ رقم ٨٢٩).

وعلى كل حال فان هناك بعض الافعال والصفات التي لاتليق بالعدالة والمروءة كارتكاب الكبائر والفسق، وقذف الناس، وشرب الخمر، ولعب القمار بترد وشطرنج وغيرهما، وأكل الربا، وحضور الملاهي، واللعب بالحمام، وكشف العورة، ومن عرف بمجنون وخلاعة وأفعال مستقبحة شرعا، وسب السلف من الصحابة والتابعين وغير ذلك مما نصوا عليه .

٦- أن يكون قادرا على الكلام فلا تصح شهادة الاخرس

٧- ان لا يكون متهما بجر مغرم او دفع مغرم، فلا تجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده، ولا العدو على عدوه، لقوله (ﷺ) « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمر على اخيه، ولا تجوز شهادة القانع لاهل البيت » (٣).

٨- ان يعاين الشيء، لقوله (ﷺ): « اذا علمت مثل الشمس فاشهد والافدع » (٤).

ولا يتم ذلك الا بالمعاينة، الا فيما تصح فيه الشهادة بالتسامح، كالنكاح والنسب والموت، اما ما سوى ذلك فتشترط فيه المعاينة، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (الزخرف/٨٦).

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الاسراء/٣٦).

وبناء على ذلك لايجوز للشاهد ان يشهد بما راه من خط نفسه ولا يذكره الا اذا تذكره ذلك وتيقن منه لان الخط يشبه الخط، والختم يشبه الختم، وكثيرا ما يقع التزوير، فلا معول الا على التذكر.

وذهب ابو يوسف ومحمد الى جواز شهادته على ما يجده من خط نفسه .

٩- ان يؤديها بلفظ الشهادة .

### عدد الشهود :

يشترط في الشهادة ان يتم نصابها . ونصابها يختلف باختلاف المشهود عليه :

١- ففي الحقوق المدنية سواء كانت اموالا او غيرها كعقود البيع والنكاح والطلاق والوصية والهبة وغير ذلك، تثبت بشهادة رجلين، او رجل وامرأتين عند الحنفية لقوله تعالى :

١٢- ذو الفمر: ذو الحقد والقانع: الخادم الذي انقطع لخدمة اهل البيت، والحديث رواه الترمذي من حديث عائشة

(السنن: ٢٧٤/٢ رقم ٢٤٠٠)، انظر جامع الاصول: (١٠/٥٩٩ رقم ٧٦٧٠).

١٣- رواه الحاكم من حديث ابن عاص (المستدرک: ٩٨/٤) والبيهقي (السنن الكبرى: ١٠/١٥٦).

﴿وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ أَحَدُهُمَا فَتَذَكَّرَ أَحَدُهُمَا الْأُخْرَى﴾ (البقرة/٢٨٢).

وذهب جمهور الفقهاء الى انه لا تقبل شهادة النساء مع الرجال الا في الاموال وتوابعها كالبيع والاجارة والهبة والوصية والكفالة وغير ذلك، اما ماليس بمال وليس المقصود منه المال، كالنكاح والرجعة والطلاق والقتل وغير ذلك فلا تثبت الا بشاهدين ذكرين؛ قوله تعالى:

﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق/٢).

وقول الرسول (ﷺ): « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل » (٥).

وما يروي عن الزهري انه قال :

جرت السنة على عهد رسول الله (ﷺ) والخليفتين من بعده ان لا تقبل شهادة النساء في الحدود والدماء (٦).

٢- وفي حد الزنا لا يثبت الا باربعة شهود ذكور متوفرة فيهم الصفات، لقوله تعالى:  
﴿لَوْ لَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَإِنْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (النور/١٣).

وقوله :

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَأَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ﴾ (النساء/١٥).

وقوله :

﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾ (النور/٤).

٢- في الحدود الاخرى والقصاص تثبت بشهادة رجلين، ولا تقبل شهادات النساء، لا مع الرجال، ولا على انفراد.

٤- اما الامور التي لا يطلع عليها النساء فيجوز ان تثبت بشهادتين من غير ان يكون معهن رجل، كالولادة، والبكارة، وعيوب النساء، وغير ذلك، لما روى عنه (صلى الله عليه وسلم) انه « اجاز شهادة القابلة » (٧).

٥- رواه احمد والدارقطني والطبراني من حديث عمران بن حصين (تلخيص الحبير: ١٥٦/٢ رقم ١٥٠١).

٦- رواه ابن ابي شيبة عن نصب الراية: ٧٩/٤ وانظر الدراية (١٧١/٢ رقم ٨٢٨).

٧- رواه الدارقطني من حديث حذيفة (سنن: ٢٢٢/٤) وانظر: نصب الراية (٨/٤).

## الشهادة على الشهادة :

ربما لا يستطيع الشاهد ان يؤدي الشهادة امام القضاء لسفر او مرض ولعذر من الاعذار فبامكانه ان يشهد على شهادته شاهدين تتوفر فيهما الصفات التي تؤهلها للشهادة، فيشهدهما على شهادته، ويطلب منهما تحملها والادلاء بها امام القضاء، فيقوم هؤلاء مقامه في نقل تلك الشهادة الى مجلس القضاء، لكن لا يصار الى شهادة الفرع الا اذا تعذر حصول شهادة الاصل.

## الرجوع عن الشهادة :

اذا رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل قضاء القاضي صح رجوعهما، ولم يحكم القاضي بتلك الشهادة، لان الشهادة اخبار يحتمل الغلط.  
وان رجعا بعد صدور الحكم فانهما يضمنان ما تسببا في الحاقه بالحكوم عليه من اضرار مالية، وتوزع عليهما بحسب نصيبهما في الشهادة.  
فلو رجع احدهما وكانا اثنين، غرم نصف المال ولو رجع واحد من اصل اربعة شهود فلا شيء عليه لبقاء نصاب الشهادة قائما.  
وكذا لو رجع اثنان منهم فلا شيء عليهما ايضا، لبقاء النصاب.  
ولو رجع ثلاثة فعليهم نصف المال، لبقاء شاهد واحد وهو شطر الشهادة، فيتحملون شطر المال.

ولو رجعت امرأة وكان النصاب رجلا وامرأتين غرمت الراجعة ربع المال.  
ولو شهدت عشر نسوة ورجل واحد، فرجع ثمان منهن، فلا شيء عليهن، لبقاء نصاب الشهادة.

ولو رجع تسع منهن غرمن من ربع المال. وهكذا..  
ولو شهدا على رجل بسرقة مال ثم حكم القاضي فقطعت يد السرقة، ثم رجعنا غرما دية لليد، وفي القتل يغرمان الدية.

وتُهب الشافعية والحنابلة وبعض المالكية الى انه رجع الشهود وقد نفذ القصاص او القلع او الجلد او الرجم وقال الشهود: تعمدنا ذلك فانه يقتص منهم، لما ورد ان رجلين شهدا على رجل بالسرقة فقطعه علي (رضي الله عنه) ثم اتياه، وقال: انا اخطأنا بالاول وهذا هو السارق، فأبطل شهادتهما على الاخر، وضمنهما دية يد الاول، وقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتهما<sup>(٨)</sup>.

٨ - رواه البيهقي من حديث الشعبي (السنن الكبرى): ١٠ (٢٥١) والطحاوي عنه (اختلاف الفقهاء: ٢١٦) والشافعي: (الام: ٤٩/٧) وانظره في المبسوط: ١٦/١٧٨.

## شهادة الزور:

شهادة الزور من الكبائر، لقوله (ﷺ): « عدلت شهادة الزور بالاشترك بالله » ثلاث مرات ثم تلا قوله تعالى: « فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور »<sup>(٩)</sup>، وذلك لما فيها من رفع العدل، وتحقيق الجور، فاذا اقر شخص، او قامت البيعة انه شهد بزور، فقد ذهب ابو حنيفة الى انه يشتهر به في السوق ان كان من اهل السوق، او في قومه او محلته بعد صلاة العصر في مكان يجتمع فيه الناس ويقال: إنا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس منه ولا يحبس ولا يعزر، لتحقيق المقصد وهو الانزجار.

وذهب المالكية والحنابلة الى تعزيره وحبسه وضربه وان يطاف به في المجالس، وعلى كل حال فإنه اذا اثبت زوره ردت شهادته وينبه الناس على حقيقته، لقول الرسول (ﷺ): « انكروا الفاسق بما فيه ليحذره الناس »<sup>(١٠)</sup>.  
عصمنا الله واياكم من الزور وغيره من الشرور واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

---

٩- رواه ابو داود من حديث خريم بن فاتك (سنن: ٢٠٥/٢ - ٢٠٦ رقم: ٢٥٩٩) قال الحافظ المنذري: ورواه الترمذي وابن ماجه، ورواه الطبراني في الكبير موقوفا على ابن مسعود باسناد حسن (الترغيب والترهيب: ٩٥/٢) والآية من سورة الحج: ٢٠.

١٠- رواه ابن ابي الدنيا وابن عدي والطبراني والخطيب من حديث معاوية بن حيدة. ورواه بعضهم عن عائشة (كشف الخفاء ١١٤/١ رقم: ٢٠٥).

## المصادر والمراجع

- ١- الاختيار لتعليل المختار عبدالله بن محمود مودود الموصلى الحنفى (القاهرة).
- ٢- ادب القاضي للماوردي (بفداد ١٩٧١-١٩٧٢).
- ٣- ادب القاضي والقضاء لابى المهلب القيسي (تونس).
- ٤- ادب القضاء لابن ابي الدم الحموي (دمشق ١٩٧٥).
- ٥- الاقناع في فقه الامام احمد للمقدسي (القاهرة ١٢٥١).
- ٦- الام للشافعي (بولاق ١٢٢١-١٢٢٥).
- ٧- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (القاهرة ١٩٥٥).
- ٨- بدائع الصنائع للكاساني (طالامام - القاهرة).
- ٩- بداية المجتهد لابن رشد (المكتبة التجارية الكبرى بمصر).
- ١٠- التاج والاكليل لمختصر خليل للمواق (مصر ١٢٩).
- ١١- تاريخ القضاء في الاسلام لمحمد عرنوس (القاهرة).
- ١٢- تبيين الحقائق للزيلعي (الاميرية بولاق بمصر).
- ١٣- تبصرة الحكام لابن فرحون (الطبي مصر ١٩٥٨).
- ١٤- تفسير الخازن مع البغوي (التقدم العلمية بمصر).
- ١٥- تلخيص الحبير للعسقلاني (القاهرة).
- ١٦- تفسير البيضاوي (المشهد الحسيني بمصر).
- ١٧- جامع الاصول لابن الاثير (السنة المحمدية ١٩٤٩).
- ١٨- الجامع الصغير للسيوطي (مصطفى الحلبي ١٩٥٤).
- ١٩- الجامع الكبير للسيوطي (مصطفى الحلبي بمصر).
- ٢٠- حاشية الدسوقي على شرح الكبير (بولاق ١٢١٩).
- ٢١- حاشية رد المحتار لابن عابدين (مصطفى الحلبي ١٩٦٦).
- ٢٢- الدراية لابن حجر العسقلاني (تحقيق هاشم اليماني) (القاهرة ١٩٦٤).
- ٢٣- روضة القضاء للسمناني (بفداد ١٩٧٠).
- ٢٤- سنن الترمذي (تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان - مط الفجالة بالقاهرة).
- ٢٥- سنن الدار قطني (تحقيق هاشم اليماني القاهرة ١٩٦٦).
- ٢٦- سنن الدارمي (تحقيق هاشم اليماني القاهرة ١٩٦٦).
- ٢٧- السنن الكبرى للبيهقي (الهند ١٢٥٥).
- ٢٨- سنن ابن ماجة (دار احياء الكتب ١٩٥٢).

- ٢٩- سنن النسائي بشرح السيوطي (مصطفى محمد ١٩٢٠).
- ٣٠- شرح ادب القاضي للخصاف تأليف ابن مازة (بغداد ٧٧- ١٩٧٨).
- ٣١- صحيح البخاري بحاشية السندي (المطبعة العثمانية ١٩٢٢).
- ٣٢- صحيح مسلم (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) دار احياء الكتب ١٩٥٥.
- ٣٣- طلبة الطلبة للنسفي (القاهرة).
- ٣٤- الفتاوي الهندية لجماعة من العلماء (القاهرة ١٢١٠).
- ٣٥- الفتح الكبير للسيوطي (مطبعة دار الكتب العربية الكبير).
- ٣٦- الفقه الاسلامي في اسلوبه الجديد للدكتور وهب الزحيلي (دمشق ١٩٧٥).
- ٣٧- الفقه على المذاهب الاربعه للجزيري (المكتبة التجارية مصر).
- ٣٨- القضاء في الاسلام محمد شفيق العاني مجلة المجمع العلمي العراقي.
- ٣٩- القضاء في الاسلام محمود مطلوب مجلة كلية الاداب جامعة بغداد.
- ٤٠- القضاء في الاسلام للكندي (دمشق ١٩٢٢).
- قضاء المظالم في الاسلام للدكتور شوكة عليان / مطبعة الجامعة/ بغداد ٩٧٧.
- ٤١- كشف الخفاء للعطوني (حلب).
- ٤٢- المبسوط للسرخسي (السعادة ١٩٢٤).
- ٤٣- المجموع شرح المهذب للذوي والسبكي والمطيعي (مطبعة العاصمة والاهرام وغيرهما).
- ٤٤- المحلى لابن حزم (المنيرية ١٢٤٧).
- ٤٥- المدخل للفقه الاسلامي محمد سلام مدكور (القاهرة ١٩٦٠).
- ٤٦- مسند الامام احمد (اليمينية بمصر ١٢١٢).
- ٤٧- معين الحكام للطرابلسي (بولاق ١٢٠٠).
- ٤٨- المغنى والشرح الكبير (المنار ١٢٤٨).
- ٤٩- المقاصد الحسنة للسخاوي (القاهرة ١٩٥٦).
- ٥٠- المهذب للشيرازي (مصطفى الحلبي ١٩٥٩).
- ٥١- الميزان للشعراني مع رحمة الامة في اختلاف الامة ط/٢.
- ٥٢- نصب الراية للزيلعي (دار المأمون ١٩٢٨).
- ٥٣- نهاية المحتاج للرمل (مصطفى الحلبي ١٩٢٨).
- ٥٤- الهداية للمرغيناني وشرحها نتائج الافكار وفتح القدير (بولاق).
- ٥٥- هداية المرشدين / علي محفوظ (ط/٥ مطبعة دار الكتاب العربي).
- ٥٦- لسان العرب لابن منظور / دار بيروت للطباعة والنشر.
- ٥٧- الوجيز في الدعوى والاثبات / الدكتور شوكة عليان / الدار العربية للطباعة/ بغداد ١٩٧٨.









رقم الايداع ( ۳۵۶ ) لسنة ۲۰۰۰ م  
الكمية ( ۱۵۰۰ ) نسخة

۱۴۲۶ هـ - ۲۷۰۵ كوردي - ۲۰۰۵ م

مطبعة الشموع - بغداد